الأمم المتحدة S/PV.7740

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٤٠

الثلاثاء، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيسهو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2016/585)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2016/585)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البلدان التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، بولندا، تركيا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سنغافورة، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين، المكسيك، النرويج، الهند، هنغاريا.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/585، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

الرجاء من جميع المتكلمين، سواء الأعضاء منهم وغير الأعضاء في المجلس، إبقاء بياناتهم مقتضبة وفي حدود ٤ دقائق. ويمكن للمتكلمين الذين يرغبون في تعميم نص بيان أكثر تفصيلا على أعضاء المجلس والمشاركين القيام بذلك، دون الإدلاء ببيانات شفوية تتجاوز مدتها ٤ دقائق. وسيبدأ ضوء الميكروفون بالوميض عند انقضاء مدة ثلاث دقائق وثلاثين ثانية من البيان. وعند مرور أربع دقائق وثلاثين ثانية، سيقوم الرئيس بحث المتكلمين على التفضل بإنهاء البيان على الفور، حسب الاقتضاء. أود أن أناشد المتكلمين أن يتلوا بياناتهم بسرعة معقولة كي يتسنى توفير الترجمة الشفوية بدقة.

وأود أن أعلم جميع المعنيين بأن هذه المناقشة المفتوحة ستعلق خلال ساعة الغداء.

أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلا لليابان.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لجميع الدول الأعضاء التي تشارك في ما أعتقد أنها مناقشة مفتوحة هامة وحسنة التوقيت لتبادل آرائها القيمة. أود أن آخذ الكلمة أولا كي أوفر السياق الأوسع نطاقا لهذه المناقشة.

إن أساليب عمل مجلس الأمن حاسمة بالنسبة لقدرته على الوفاء بمسؤوليته المتمثلة في التصرف بسرعة وفعالية باسم السلام والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أن اليابان تعلق أهمية كبيرة على تدوين أساليب عمل المجلس وتحسينها وتنفيذها. في عام ٢٠٠٦، جرى إعداد أول مذكرة ٥٠٧ لرئيس مجلس الأمن (S/2006/507). وقد حددت بوضوح ممارسات المجلس في ذلك الوقت من أجل تعزيز شفافية أساليب عمله وكفاءتها وشمولها للجميع. واليوم توافق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد تلك المذكرة.

وعلى مدى العقد الماضي، أحرز مجلس الأمن مزيدا من التقدم في تدوين أساليب عمله وتحسينها، ولا سيما في شكل

المذكرة ٥٠٧ المنقحة لعام ٢٠١٠ (S/2010/507). ويسرنا الكثير من ردود الفعل الإيجابية على المذكرة ٥٠٧ بوصفها دليلا مفيدا، وخاصة بالنسبة للأعضاء المنتخبين حديثا. ومع ذلك، فمن المهم للمجلس أن يستعرض التقدم المحرز بشكل دوري ويدخل التعديلات اللازمة. وفي الأشهر القادمة، يعتزم الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى العمل من أجل تنقيح المذكرة ٥٠٧. وقد تلزم إعادة دراسة بعض الإجراءات وتعديلها؛ وقد يحتاج البعض الآخر إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز التنفيذ. وقد يكون من الضروري توحيد وتبسيط القرارات الواردة في عدد من المذكرات الإضافية المنفصلة.

لقد عقدت هذه المناقشة المفتوحة اليوم لأنني اعتقدت أن المجلس سيستفيد كثيرا من الإصغاء باهتمام لآراء عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى جمع أفضل الممارسات في إطار المجلس. وذلك لا يعني أن المجلس لم يحرز تقدما. وأود أن أشير إلى بعض الأمثلة الملموسة.

فمن أجل الاستفادة الكاملة من انتخابات الأعضاء غير الدائمين التي تجرى من هذا العام فصاعدا، اقترحت اليابان بوصفها رئيس الفريق العامل غير الرسمي أن يعيد الفريق العامل النظر في الترتيبات الانتقالية للأعضاء المنتخبين حديثا في المجلس. ويسرني أن الفت الانتباه إلى كونه، في ١٥ تموز/يوليه، وبعد مناقشات مكثفة، اعتمد المجلس المذكرة الرئاسية الجديدة S/2016/619، التي تدخل تحسينات على الترتيبات الانتقالية. وفي إطار تلك المذكرة، فإن الأعضاء المنتخبين حديثا مدعوون الآن إلى مراقبة الجلسات التي يعقدها المجلس من ١ تشرين الأول/أكتوبر. وستجرى عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية بطريقة أكثر شفافية وشمولا. وإنني على اقتناع بأن هذا لن يعود بالفائدة على الأعضاء المنتخبين حديثا بمساعدتهم على الإعداد بمزيد من الكفاءة فحسب، بل يعود بالفائدة أيضا على المجلس ككل بتمكينه من العمل بفعالية أكبر من بداية العام.

فتعزيز الشفافية أحد المجالات الأخرى التي، بالرغم من أنها قد لا تكون مرضية تماما لعموم الدول الأعضاء، فإن مجلس الأمن بذل جهودا مستمرة في الأعوام الأخيرة. وبصفتي رئيس مجلس الأمن، دأبت على إجراء مقابلة للصحافة بعد كل جلسة مشاورات غير رسمية، بالرغم من وجود قيد على المضامين التي يمكنني أن أشاطرها إياها. وأرحب أيضا بعقد جلسات الإحاطة الإعلامية الختامية غير الرسمية، التي أصبحت ممارسة منتظمة في الأعوام الأخيرة. وفي مسعى لمواصلة هذه الممارسة الجيدة والاستفادة منها، سأعقد، في ٢٩ تموز/يوليه، جلسة إحاطة إعلامية ختامية غير رسمية بمشاركة العديد من أعضاء المجلس الآخرين بوصفهم مقدمي إحاطات إعلامية. وأتطلع هناك إلى رؤية العديد من أعضاء المجلس، فضلا عن غير الأعضاء في المجلس.

وتعكس مشاركة العديد من الدول الأعضاء في مناقشة اليوم الاهتمام القوي لعموم الدول الأعضاء. فأصوات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قيمة لزيادة فعالية المجلس. وبصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أعتزم أن نصغي لهم باهتمام، وسنتابع اقتراحاتهم المحددة والعملية في عملية تنقيح المذكرة ٥٠٧.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد على أن تحسين أساليب العمل ليس نهاية القصة. فبوسع مجلس الأمن الموسع الذي يعكس الوقائع الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين، أن يكون أكثر فعالية في التصدي للتحديات غير المسبوقة التي نواجهها اليوم. وستواصل اليابان العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق ذلك الهدف.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس

الأمن: أنغولا والسنغال وبلدي، مصر. وأود أن أبدأ بياني بإبداء ملاحظتين عامتين؛

أولا، تدل مناقشة اليوم المفتوحة على الاهتمام الحقيقي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز شفافية أعمال مجلس الأمن وشموليتها وانفتاحها بغية كفالة أن يتصرف المجلس حقا باسم جميع الدول الأعضاء، وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ثانيا، على أعضاء مجلس الأمن الاستفادة من المذكرات والتحسينات العديدة التي تم الاتفاق عليها خلال السنوات الماضية. ويمثل بياني المشترك اليوم إحدى الخطوات الإضافية التي اتخذها الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن في ذلك الاتجاه.

ولئن كانت هناك حاجة إلى تحسينات إضافية في جوانب عديدة من أساليب عمل مجلس الأمن، فإن هذا البيان لن يركز سوى على ثلاثة مجالات رئيسية تمس الحاجة فيها إلى بذل جهودنا الجماعية، على نحو ما طلبه رئيس المجلس. والمجال الأول هو إعداد نتائج المجلس أو ما يسمى بمهمة القيام بصياغة وثائق المجلس، وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية.

إن عمل المجلس مسؤولية جماعية. وهو من الأمور الأساسية لضمان مشاركة جميع أعضاء المجلس، الدائمين والمنتخبين، على قدم المساواة وإسهامهم في تنفيذ الأنشطة وصياغة النتائج بوصفهم قائمين على الصياغة. وفي أيار/مايو، قام خمسة أعضاء منتخبون، في ممارسة فريدة، بالاشتراك في إعداد قرار وإجراء مشاورات مكثفة مع أعضاء المجلس الآخرين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، مما أدى إلى اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بالإجماع، وهو القرار الأول من نوعه، بشأن حماية الموظفين الطبيين. وهذا بين فعلا منافع العمل الجماعي في تعزيز مصداقية القرارات التي يتخذها المجلس. وفي ذلك الصدد، نرى أن رؤساء لجان الجزاءات، الذين يحصلون على قدر كبير من الخبرة بشأن الحالات القطرية التي تهتم بها لجانهم، في وضع جيد يمكنهم بصفتهم القائمين بالصياغة من الإسهام في صياغة نتائج مجلس الأمن ذات الصلة.

وهذا يقود إلى مجال تركيزنا الثاني، وهو العمل الذي تقوم به الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد مذكرة الرئيس S/2016/170 في الآونة الأخيرة، التي تؤدي، ضمن أمور أخرى، إلى تعزيز شفافية عملية التشاور التي يتم من خلالها اختيار الرؤساء الجدد للأجهزة الفرعية، وتمكن الأعضاء المنتخبين حديثا من الاستعداد لتولي مسؤولياتهم.

وبما أن قدرا كبيرا من أعمال المجلس يجري في هيئاته الفرعية، فإن الحاجة إلى المزيد من الشفافية أمر بديهي. وأحد الأمثلة على ذلك ضرورة زيادة تمكين البلد الذي يطبق عليه نظام الجزاءات من الحصول في الوقت المناسب على تقارير أفرقة الخبراء وغيرها من وثائق لجان الجزاءات، ولا سيما في ضوء كون ذلك البلد هو أكثر المعنيين بتلك الوثائق. ونشجع رؤساء لجنة الجزاءات على مواصلة القيام بالزيارات الميدانية من أجل تحسين الانخراط مع البلدان الخاضعة للجزاءات وبلدان المنطقة المعنية، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين.

والمجال الثالث والأخير هو التفاعل بين المجلس والجهات المعنية الأخرى. ونحن نؤيد بشدة المزيد من الانخراط القوي مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك وفي المقام الأول البلدان المتضررة بشكل خاص من أية حالة معينة قيد النظر، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة. ونشدد أيضا على ضرورة إقامة الشراكات العملية والأكثر جدوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، ليس في إدارة النزاعات فحسب ولكن الأكثر أهمية في منع نشوبها. وينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من الحوارين غير الرسميين الاثنين اللذين عقدا هذا العام مع مجلس

السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتعزيز المشاورات الأكثر تواترا والحسنة التوقيت، فضلا عن البعثات الميدانية التعاونية مع مجلس السلم والأمن. وينبغي تشجيع رؤساء المجلس على تنظيم الاجتماعات التي من شأنها تعزيز ذلك التعاون.

وأخيرا، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا على التزام الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بمواصلة جهودهم الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بما يعزز شموليه أعمال المجلس ومصداقيتها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بالجهود لمستمرة والمثمرة التي بذلتها اليابان خلال عضويتها السابقة والحالية في مجلس الأمن من أجل تبسيط عمل المجلس.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا بعض الاتجاهات الإيجابية في إطار المجلس في مجال أساليب عمله. أولا، إذ نأخذ في الاعتبار الانتخابات المقبلة لأمين عام جديد، من الأهمية بمكان أن نجعل عملية الانتخاب في مجلس الأمن شفافة وديمقراطية بقدر بالإمكان من أجل تيسير انتخاب المرشح الأفضل الذي سيدعو بلا تهاون من أجل التنفيذ الكامل وغير المشروط لميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تشعر أوكرانيا بالتشجيع من النهج المتخذ من خلال قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، وأيضا من الرسالة المشتركة لرئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة الصادرة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وإذ نضع في الاعتبار أهمية نتيجة الاختيار والمسؤولية السياسية عنها، فإننا نرى أن الحفاظ على ممارسة اتخاذ قرارات مخصصة بشأن العديد من جوانب العملية ليس خيارا.

كما نرحب باعتماد مذكرة الرئيس S/2016/170، التي تهدف إلى إتاحة الوقت الكافي لأعضاء المجلس غير الدائمين المنتخبين حديثا للإلمام على نحو سليم بأعمال المجلس قبل انضمامهم إلى المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن الوثيقة أدخلت مبادئ توجيهية أكثر تحديدا بشأن عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

ومسألة حق النقض تمثل موضوعا آخر أود أن أتطرق إليه. تنتمي أوكرانيا إلى مجموعة الدول التي تؤيد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ردا على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن وقف استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن وجود حق النقض في حد ذاته يشكل عائقا كبيرا أمام عمل المجلس. وأود أن أقدم مثالا جليا واحدا فقط على ذلك. قبل يومين، أحيينا الذكرى السنوية الثانية لإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17. وقد بُذلت محاولة مشتركة في العام الماضي لكي ينشئ المجلس محكمة لمقاضاة المسؤولين عن تلك الجريمة الشنعاء. ولولا حق النقض، لكان المجلس قد بعث برسالة قوية مفادها أنه لا مجال للإفلات من العقاب اليوم. ولئن كنا ندرك تماما أن مجلسا بلا حق نقض واقع بعيد المنال وغير مؤكد، نود أن نوجه الانتباه إلى الحكم القائم في ميثاق الأمم المتحدة والذي من شأنه أن يمنع إساءة استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في المجلس. ومن العار استمرار التجاهل الصارخ للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق التي تنص على امتناع أي من كان طرفا في النزاع عن التصويت. ومن الحتمي تطبيق إجراءات واضحة لتفعيل هذه المادة وتنفيذها على نحو سليم.

واستنادا إلى موقف محايد وموضوعي، من الواضح أن المجلس ينبغي ألا يواجه عقبات لا يمكن تجاوزها، لا سيما داخليا، في تنظيم بعثة ميدانية استجابة لحالة تستدعي انخراط المجلس على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات الأولى التي اتُخذت في عام ٢٠١٠ لوضع بعض المبادئ التوجيهية الرسمية في ما يتعلق باستخدام هذه الأداة الهامة من

أدوات المجلس. ونحن على استعداد لمواصلة المناقشات داخل المجلس لمواصلة تطوير وتحسين الأحكام المتعلقة ببعثات مجلس الأمن. ونعتقد أنه يتعين على المجلس تحديد العناصر الهامة التالية بوضوح: تخطيط البعثات وصنع القرارات المتعلقة بإيفادها؛ وتكوين البعثة؛ وفترة تقديم التقارير وشكل هذه التقارير؛ فضلا عن صنع القرارات في المجلس بشأن نتائج البعثات.

ويمكن لأعضاء الأمم المتحدة بالتأكيد أن يعولوا على دعم وفد بلدي خلال أعمال المجلس بشأن تنفيذ نتائج مناقشة اليوم. ومن الواضح لنا أن هذه الهيئة، التي عهد إليها جميع الأعضاء بصون السلام والأمن الدوليين، تحتاج إلى قدر كبير من القدرة على التنبؤ والشفافية لصون وتعزيز مصداقيتها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في سياق الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، أود أن أشير إلى إسهام اليابان الجدير بكل ترحيب في أساليب عمل مجلس الأمن والذي يجسد، سيدي، دقتكم ومهنيتكم. وعلى نحو ما هو مقترح في مذكرتكم المفاهيمية الشاحذة للفكر (S/2016/585)، سأركز على بضع نقاط.

والنقطة الأولى هي الاعتراف أولا وقبل كل شيء بالتطور العميق في المجلس صوب المزيد من الشفافية، الأمر الذي ترحب به فرنسا حيث أن المناقشات الرئيسية التي تحظى باهتمام عام هي شأن يخص الجميع. بيد أن هذا التطور يحدث في وقت يشهد فيه عمل المجلس نموا لم يسبق له مثيل. وأنا أتناول هذه النقطة للتأكيد على ضرورة ضمان استقرار الإجراءات لكي تكون مناسبة ويمكن تقييمها. وفرنسا لا ترى ثمة ضرورة لإدخال تعديلات كبيرة على المذكرة الرئاسية S/2010/507– أو المخاطرة بالإضرار بنوعية واستمرارية عمل المجلس – في وقت حافل بالتحديات والأخطار التي ينبغي أن تكون دافعا لتعبئة جميع طاقاتنا الدبلوماسية. وتؤيد فرنسا استمرار التدوين القانوني للمذكرة ٥٠٧ مع إدراج المذكرات الجديدة الـ ١٣ المعتمدة منذ عام ٢٠١٠، وذلك بالإضافة إلى المذكرة المعتمدة في الأسبوع الماضي، فضلا عن البيانات الرئاسية بما فيها البيانان المعتمدان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦ تحت رئاستي فنزويلا وإسبانيا على الترتيب.

والنقطة الثانية التي سأتناولها هي التشديد على ضرورة قيام المجلس برصد وتعزيز المساءلة عن أعماله أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقا لروح المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ترى فرنسا أنه من الضروري أن نرسخ بشكل سليم النمط الجديد لانتخاب الأعضاء غير الدائمين في حزيران/يونيه وأن نستخلص جميع النتائج، وهي: النظر في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة وزيادة الوقت المتاح للأعضاء المنتخبين حديثا للإلمام بأعمال المجلس وهيئاته الفرعية. ونرحب باعتماد المذكرة الرئاسية بشأن هذه المسألة مؤخرا ونهنئ وفد اليابان عى ما بذله من جهود منذ كانون الثاني/يناير. وبنفس الروح، نرحب بجلسات الاختتام التي يعقدها المجلس شهريا في شكل مفتوح في قاعة المجلس، أو بموجب صيغة توليدو التفاعلية والتي أرستها الرئاسة الإسبانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأخيرا، فإنه يجدر الترحيب بالتطورات الأخيرة في ما يتعلق بعملية تعيين الأمين العام وبخصوص العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

سأخصص النقطة الثالثة لمسائل استمرارية السلام ومنع نشوب النزاعات. إن ثمة فائدة أكيدة للمجلس من تنوع الشركاء في الحوارات التفاعلية غير الرسمية وما يسمى بالاجتماعات بصيغة آريا. فذلك سيمح له بتوسيع مصادره وتوفير معلومات أوفى يهتدي بها في مداولاته، وبتحسين قدرته على التنبؤ من خلال استخدام الصيغ غير الرسمية والإنذار المبكر من أجل العمل بأسرع ما يمكن. لقد حدث تغيير ثقافي هام جدا. ولإعطاء مثال حديث على ذلك، قبل اتخاذ

القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، بشأن الحالة في مالي في حزيران/يونيه تحت الرئاسة الفرنسية للمجلس، عُقد حوار تفاعلي غير رسمي بمشاركة رئيس وزراء مالي، بدلا من إجراء مشاورات، مما أتاح لأعضاء المجلس الخروج بفهم واضح للمخاطر التي تواجه الماليين في تلك المفاوضات الهامة. وهذه الصيغة سيكون لها حتما وبصورة أعم آثار غير مباشرة على التفاعل داخل المجلس من خلال تشجيع الإدلاء ببيانات أقصر وحافلة بالمعلومات بقدر أكبر، بدلا من أن نستمع إلى مزيج من البيانات الجامدة. وبالقيام بذلك، سيجد المجلس مصدرا كبيرا لتحسين كفاءته. ويمكن أيضا أن يسهم استعراض دورة الإبلاغ والجدول الزمني للنشر في تحقيق هذه الكفاءة، حيث أن المجلس ما زال يواجه الكثير جدا من التواريخ المفروضة عليه والتي يكتظ بها جدول الأعمال على حساب المعالجة الفعالة والخلاقة للأزمات الساخنة. وبعبارة أخرى، على الرغم من الحالات العاجلة التي لا تزال قائمة، يجب على المجلس ألا يستسلم لروتين الدورات ووهم الإنتاجية. ويجب ألا نسقط أسرى لعادة اختتام كل جلسة بالضرورة بإصدار نص تفاوضي طويل، يكون ذا قيمة مضافة محدودة في بعض الأحيان.

ومن منطلق تفضيلنا للأشكال المبتكرة، نظمنا خلال رئاستنا في آذار/مارس ٢٠١٥ مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7414) للنظر بصورة أوثق في مسألة الأطفال والنزاع المسلح. وبصفتنا الوطنية فحسب، اقتصرنا على بيان الأفكار التي جرى تبادلها. وكان ذلك البيان ملهما بصورة مفيدة لتفكير ماليزيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل، قبل اتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) في حزيران/يونيه. وينطبق نفس الشيء على هذه المناقشة وموجز المناقشة المفتوحة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والذي قدمه الوفد الإسباني. وأخيرا، في الشهر الماضي، نظمنا في ظل رئاستنا مناقشة وزارية تفاعلية ذات صلة بشأن حماية المدنيين، والتي لم يستدع الأمر اعتماد نص في ختامها. فلننوع أشكال جلساتنا من أجل تحقيق هدف الفعالية الجماعية في المقام الأول وليس إعداد الإحصاءات.

ختاما، وهذه هي النقطة الأخيرة التي سأتناولها – إن الشمول وعد أجوف ما لم يصاحبه التزام بتعدد اللغات، والذي يشكل في آن معا رصيدا لتفكيرنا والشرط الضروري للقيام بعمل تشاركي حقا. وتعتقد فرنسا أيضا أن أساليب العمل والإدارة الإلكترونية يجب ألا تسفر عن الانتقاص من المركز الممنوح لكل لغة من اللغات الرسمية ولغتي العمل، وألا تُستخدم هذه الأساليب كذريعة لذلك.

لقد كانت فرنسا هي أول من نظم، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مناقشة في المجلس بشأن أساليب عمله (انظر S/PV.3483) وقطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين، ولكن ما زال أمامنا طريق طويل. ونحن على ثقة بأنه في ظل قيادة اليابان، سنواصل المضي قدما معا من أجل جعل المجلس هيئة أكثر كفاءة وشفافية وفي خدمة الجميع.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب ماليزيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة. ونثني على التزام اليابان بالسعي إلى التحسين المستمر في هذا المجال الهام من مجالات عمل مجلس الأمن.

وتنضم ماليزيا إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بالمذكرة الرئاسية المعتمدة للتو S/2016/619، والتي تركز على مسألة الترتيبات الانتقالية للأعضاء المنتخبين حديثا في المجلس. وتوافق الآراء بشأن هذه المذكرة دليل هام على التزام المجلس بدعم نداء عموم أعضاء الأمم المتحدة، وبالتمسك بمبدأي الشفافية والشمول في عمله.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن المذكرة تمهد الطريق لمشاركة الأعضاء المنتخبين حديثا بصورة أقوى وفي الوقت المناسب في أعمال المجلس، بما في ذلك في الهيئات الفرعية التابعة له.

وقد كان من دواعي سرور ماليزيا، منذ انضمامها إلى المجلس في العام الماضي، أن شهدت الاتجاهات الإيجابية نحو تحسين التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة وكانت جزءا منها. ويوفر التنسيق والتعاون بصورة طيبة وبناءة بين المجلس والجمعية العامة في اختيار الأمين العام القادم مثالا جيدا على ذلك. وقد نجحت الجمعية في إجراء انتخابات الأعضاء غير الدائمين مبكرا في حزيران/يونيه، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١. وكان ذلك خروجا هاما عن المألوف في الممارسات السابقة. ويمكننا حقاً، من خلال تجربتنا الحديثة العهد نسبيا، أن نشهد بأن الزمن سلعة ثمينة بحق في الفترة التي تسبق الانضمام إلى المجلس. وعلى هذا، يمكن للأعضاء الجدد الاستفادة من الوقت الإضافي الممنوح، بما في ذلك عن طريق معالجة القضايا الموضوعية والشواغل الإدارية الرئيسية، من بين قضايا أخرى.

كما يسرنا أن المذكرة التي اعتمدت للتو تُسلم بأنه ينبغي أن تبدأ عملية تعيين الرؤساء الجدد للهيئات الفرعية التابعة للمجلس في أقرب وقت ممكن، بمشاركة كاملة من الأعضاء غير الدائمين الحاليين والمنتخبين حديثا. وفي رأينا أن من شأن هذه الشفافية والشمول أن يسهما إسهاما كبيرا في تحسين شرعية العملية، لا سيما في نظر الأعضاء المنتخبين وعموم أعضاء الأمم المتحدة.

ويتمحور عنصر أساسي من عناصر مسؤولية المجلس حول عمل هيئاته الفرعية، وهي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ قرارات المجلس. وتضطلع هذه الهيئات بطائفة واسعة من المهام التي تمتد من رصد التنفيذ وتقييم الامتثال إلى التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من بين مهام أخرى. ونؤيد تماما، في ذلك الصدد، الجهود الرامية إلى جعل عمل الهيئات الفرعية أكثر تبسيطا وتنسيقا وفعالية، بما في ذلك عن طريق مبادرة نيوزيلندا فيما يتعلق باتصالات هذه الهيئات. وعلاوة على ذلك، فإن لرؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس أيضا دورا هاما في مجال التوعية. ومن شأن زيادة فهم أعمال الهيئات الفرعية أن يحسن تنفيذ قرارات المجلس ويجعله أكثر فعالية.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هناك سببا لتحسين التنسيق بين الهيئات الفرعية، لا سيما تلك التي تترابط مواضيعها أو نطاقها الجغرافي أو كلاهما. وتسعى ماليزيا، خلال فترة عضويتنا الحالية في المجلس، إلى تعزيز ودعم فكرة تحسين العمل على صعيد المواضيع والمسائل المترابطة. فعلى سبيل المثال تم، في وقت سابق من هذا العام، عقد مشاورات مشتركة شملت الفريق العامل المعني بالأطفال في التراع المسلح ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. كما عقدت مشاورات مشتركة مماثلة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظل ملتزمين بمواصلة هذا النهج حتى نهاية ولايتنا. ويحدونا الأمل، إذ نتطلع إلى المستقبل، في أن يتسنى لهذه المشاورات المشتركة أن تصبح ممارسة منتظمة من جانب المجلس.

وترحب ماليزيا، فيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة، بالمبادرة المقترحة لتحديث مذكرة المجلس الرئاسية S/2010/507 بشأن أساليب العمل. ونحن على استعداد لدعم هذه المبادرة والالتزام بها، بما في ذلك العمل من أجل اعتماد مذكرة شاملة واحدة.

وانسجاما مع جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز الشفافية والشمول والاتساق والمساءلة، وفي نهاية المطاف، مشروعية المجلس وعمله، نأمل أن يتم التفكير بتمعن في آراء عموم الأعضاء التي عبروا عنها اليوم وأخذها بعين الاعتبار على النحو الواجب في أي وثائق محتملة للمجلس أو قرارات مقبلة بشأن أساليب العمل.

وأخيرا، أؤكد أنه ينبغي النظر إلى إجراء تحسينات في أساليب عمل المجلس باعتباره جزءا من عملية إصلاح هيكلي أو مؤسسي أكبر، الأمر الذي يتطلب الكثير من الإرادة السياسية والمرونة من جانب جميع أعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان استمرار قابلية المجلس للتكيف ولضمان أن يظل مهما ومجهزا تجهيزا ملائما لمعالجة التحديات الآنية المباشرة للسلم والأمن العالميين، فضلا عن التحديات المستقبلية.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): طلبت منا، السيد الرئيس، أن نركز في بياناتنا على ثلاث مسائل كحد أقصى. وسنقتصر على الكلام في موضوع واحد فقط، وهو العمل كفريق في مجلس الأمن. إنها مسألة تتعلق بتعزيز النهج الذي أصبح يعرف باسم صيغة توليدو، في إشارة إلى المدينة الإسبانية التي ازدهرت فيها، خلال العصور الوسطى، روح من التعاون والتبادل بين الثقافات اليهودية والمسيحية والإسلامية.

وإذ قضينا حتى الآن سنة ونصف السنة في مجلس الأمن، فإن عضويتنا هذه هي في الواقع الفترة الخامسة لنا في هذه الهيئة. وقد مكنتنا مشاركاتنا في المجلس على نحو متقطع من اكتساب منظور مختلف وشيق أظهر لنا أن العمل الجماعي أمر أساسي لتحسين ثلاثة أمور أساسية – الفعالية والشفافية وأثر عمل المجلس، والتي ينبغي أن تكون هدفنا الجماعي.

ماذا أعني بالعمل الجماعي؟ ينبغي لمجلس الأمن ألا يكون مجموع ١٥ دولة عضوا، ناهيك عن أن يكون مجموع ٥ دول أعضاء زائد ١٠. إن المجلس هيئة جماعية نتحمل فيها جميعا مسؤولية المشاركة النشطة. ولدينا جميعا ما يمكننا الإسهام به. وتعتقد إسبانيا أن المبادرات التي تقودها مختلف الدول الأعضاء من مختلف المناطق والثقافات والمنظورات السياسية تحقق جميعا قيمة مضافة هامة. وأشير إلى أمثلة محددة مختلفة، ألا وهي، جلسات الإحاطة بصيغة توليدو والبيانات المشتركة في الجلسات المفتوحة والمغلقة على حد سواء وممارسة المشاركة في رئاسة أفرقة المجلس العاملة، بما في ذلك المشاركة في القيام بصياغة النصوص، واختيار الأمين العام.

وكما يدرك معظم أعضاء المجلس ومساعدوهم بالفعل، فقد تم عقد جلسات إحاطة بصيغة توليدو بشيء من الانتظام في نهاية كل رئاسة منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. إن صيغة توليدو تتجاوز أكثر من مجرد تلخيص عمل المجلس خلال شهر معين، إذ أنها جلسة غير رسمية ترد فيها مجموعة من الدول الدائمة العضوية على أسئلة وتعليقات الدول الأعضاء فيما يتعلق بما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه خلال الشهر. ولا يمكنني أن أفكر في مثال أفضل من هذا للممارسة من حيث الشفافية والتفاعل والمساءلة أمام بقية الدول الأعضاء في المنظمة.

ثانيا، فيما يتعلق بالبيانات المشتركة لأعضاء المجلس في الجلسات المفتوحة، عقدت إسبانيا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.7539) مناقشة مشابهة لمناقشة اليوم شجعنا خلالها إعداد هذه البيانات – ويجب أن أقول، إننا أحرزنا بعض النجاح. ولم يكن الهدف تحقيق المزيد من المرونة والفعالية فحسب، ولكن، قبل كل شيء، المزيد من الوضوح والقوة في المواقف. وقد تكلم ستة من أعضاء المجلس معا بصورة مشتركة، ولكن أعضاء في المنظمة فعلوا نفس الشئ. وعلاوة على ذلك، قرر أحد أعضاء المجلس – فرنسا – الإدلاء ببيان مشترك مع أحد أعضاء المنظمة لم يكن حينها عضوا في المجلس، ألا وهو، ألمانيا. وأعتقد أن ذلك مثال واضح جدا على النجاح في العمل معا. ويمكن تطبيق نفس الفلسفة على عمل المجلس في الجلسات المغلقة.

ثالثا، فيما يتعلق بالمشاركة في قيادة عمل المجلس، فقد ذكر السفير المصري هذه المسألة بالفعل وأنا أؤيد موقفه. ونجد في الوقت الراهن أن ٣٣ من بين إجمالي مهام صياغة النصوص

وعددها ٤٣ هي في أيدي ثلاثة من أعضاء المجلس. ونعتقد أن عمل القائم بالصياغة ينطوي بلا شك على قيمة مضافة. غير أننا نعتقد أن العمل الجماعي في هذا الصدد يمكن أن يستفيد من تنوع تركيبة المجلس بأكمله عن طريق توليد المزيد من التعاون بين مختلف الأعضاء، وبالتالي تجاوز الانقسامات.

وختاما، اسمحوا لي أن أشير بسرعة إلى توزيع الرئاسة المشتركة للجان الجزاءات. فهاهنا يكمن مثال واضح على نجاح الرئاسة اليابانية، وأهنئكم، سيدي، على المذكرة التي اعتمدت يوم الجمعة الماضي. فقد تم بموجب هذه المذكرة، للمرة الأولى، توزيع رئاسة الهيئات الفرعية للمجلس بروح من التعاون الكامل وبمشاركة جميع أعضاء المجلس ال ١٥، تحت قيادة وتيسير عضوين من أعضاء المجلس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تكتسي أساليب عمل مجلس الأمن أهمية كبرى. فحسن الأداء ييسر عملنا ويوفر إطاراً لمناقشاتنا ويسمح لنا باتخاذ القرارات التي يمكن أن تساعد على صون السلم والأمن الدوليين. وإن كان الأداء أقل كفاءة، فهو يعوق كل ذلك. واليابان قد صكت أساليب عمل المجلس في المذكرة الرئاسية S/2010/507، وهي من يحدثها.

وأساليب عملنا ذات أثر مباشر على تأثير عملنا في عالم الواقع. والمملكة المتحدة، شأنها شأن معظم أعضاء الجمعية العامة، وأنا واثق من ذلك، تريد لهذا المجلس أن يكون أكثر شفافية وشمولا وتفاعلاً وكفاءة وعملي المنحى بدرجة أكبر. وأود أن أسلط الضوء على مجالين حيث يمكن أن نحسن كفاءتنا.

أولاً، فيما يتعلق بالوقت المحدد للكلام، وآمل لو استطاع الجميع أن يعبروا عن مرئياتهم بشأن أي موضوع بشكل مركز في خمس دقائق، أو حتى أربع دقائق اليوم، توخياً للفعالية في مداولاتنا. فالإفراط في استهلاك الوقت في المداخلات يأتي بنتائج عكسية. فقد ينصرف الناس عنا. وكلما كان البيان قصيراً، سيكون له أثر على الأرجح. ولا يمكننا بأي حال أن نأمل في استيفاء كل ما يمكن أن يقال حول موضوع ما، وبالتالي أرجو أن نتوخى جميعاً – أعضاء المجلس وغير الأعضاء والمتكلمين في المجلس – الإيجاز والتركيز على الأمور التي تعنينا حقاً فحسب، والتقيد بالوقت المحدد، هنا وفي المشاورات على السواء.

ثانياً، وبناء على إحدى النقاط التي تناولها السفير ديلاتر، فإن برنامج عملنا حافل بالبنود. ومرد ذلك إلى دورات رفع التقارير أكثر من ارتباطه بالأحداث الجارية في عالم الواقع. والعالم المتعولم يزداد تعقداً، وعلينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا مواكبين له. وحتى الآن، استعرضنا دورية الولايات ودورات رفع التقارير في محاولة للمعالجة، ولكن أعتقد أننا بحاجة إلى الذهاب أبعد من ذلك. فبدلاً من تلقي برنامج عمل مشحون على أساس دورات رفع التقارير، يمكن للرئاسات القادمة أن تحدد التقارير التي نتوقع تلقيها في غضون شهر وأن تستفسر عما إذا كانت هناك حاجة لعقد جلسة. وهذا سيوفر علينا بعض الجلسات. وسيكون لدينا دائماً خيار إضافة جلسات إلى البرنامج عند الاقتضاء، أو طرح مسألة ما تحت بند ”مسائل أخرى“.

أخيراً، من المخاطر التي يواجهها مجلس الأمن – ولعله الخطر الأكبر – هو انعدام أهميته. فإذا ما واصلنا التمسك بالوضع الراهن في أساليب عملنا، سيزداد الخطر. نحتاج إلى نهج أكثر راديكالية حفاظاً على أهمية المجلس. وأنا أؤيد الكثير من المقترحات التي طرحت فعلاً في سياق هذا النقاش. فلنقدم على تنفيذها.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نيوزيلندا ترحب بهذه المناقشة المفتوحة اليوم. وكما قال ماثيو رايكروفت للتو، فإن أساليب عمل مجلس الأمن مهمة، لأن أساليب العمل السيئة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة. وفي

السنوات الأخيرة، أحرز بعض التقدم في تدوين الممارسات القائمة للمجلس في وثائق مثل المذكرة الرئاسية S/2010/507، التي نستعرضها اليوم. وهو أمر موضع ترحيب، وكذلك المذكرة الرئاسية الجديدة S/2016/619 بشأن الترتيبات الانتقالية لإعداد الأعضاء المنتخبين حديثاً.

ولكن بكل الصدق، تلك المذكرات والبيانات لا تؤدي عادة إلى أداء أفضل للمجلس. واليوم، سأتطرق إلى عدد من المجالات التي سعت نيوزيلندا من خلالها إلى تحسين ثقافة المجلس وممارساته أثناء فترة عضويتنا، وحيث نعتقد أن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل.

أولاً، فيما يتعلق بنوعية التفاعلات في المجلس، كان القصد أن يكون المجلس هيئة للأمن الجماعي. وفي كثير من الأحيان، تحول المجلس إلى منتدى لمبادرات تجنح إلى الاستقطاب ومشاريع كل شيء أو لا شيء التي يقدمها ما يعرف بالقائمين على الصياغة في اللحظات الأخيرة. وتلك الممارسات لا تفسح المجال لمدخلات قيمة من الزملاء في المجلس، ناهيك عن الأطراف المعنية. وقد جعلت نيوزيلندا من أولوياتها محاولة تهيئة مجال لمناقشات أكثر جدوى تركز على تحديد نهج وحلول جماعية. وخلال رئاستنا في تموز/يوليه الماضي، بدأنا إفطاراً على مستوى السفراء في بداية الشهر. وكان الهدف أن يتحدث الممثلون الدائمون بعضهم إلى بعض حول التحديات التي تواجه المجلس وكيف يمكن حلها. ويسرنا أن الإفطار أصبح الآن من الممارسات المعمول بها في المجلس. فنحن الممثلين الدائمين تجري بيننا مناقشات جيدة بشأن كيفية إدارة برنامج العمل ومواضيع الساعة، ولكن نعتقد أننا يمكن أن نفعل ما هو أكثر إن كانت لدينا القدرة والاستعداد للانخراط في مناقشات ذات طابع أكثر موضوعية وتنحى إلى حل المشاكل.

ثانياً، وفيما يتعلق بالوفاء بتعهداتنا، تشير الفقرة ٤٤ من المذكرة S/2010/507 بوضوح إلى أن كل مشاريع القرارات ينبغي تقديمها خلال مشاورات غير رسمية. وهذا لا يحدث أبداً تقريباً. فالقائمون على الصياغات الأولى للمشاريع غالباً ما يأخذونها مباشرة إلى اجتماعات ما يسمى الخبراء. وهذا يحول دون بذل أي جهد حقيقي في بناء توافق آراء حقيقي بشأن مسائل السياسات الرئيسية التي ينظر فيها. وغير المشاركين في الصياغة، عليهم إما أن يقبلوا النص بصيغته كما وردت إلى حد كبير، أو أن يجازفوا باتهامهم بنسف وثائق هامة إن كانوا يرغبون في تقديم مقترحات موضوعية تتعلق بالسياسات. تلك ممارسات غير فعالة ولا مجدية ولا تحترم آراء أعضاء المجلس الآخرين.

ثالثاً، فيما يتعلق بانخراط أكثر فعالية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ورغم الأحكام الواردة في الفقرة ٣٣ من المذكرة S/2010/507، نحتاج إلى أن نرى البلدان المساهمة بالقوات وعناصر الشرطة تشارك في مناقشات المجلس باستمرار. وتلك البلدان بحاجة للمشاركة الفعالة والمنتظمة بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة لوحداتها. ولأسباب مختلفة، فإن المشاورات الرسمية التي تعقد قبل بضعة أيام من اعتماد مشروع قرار قلما تتمخض عن مناقشات مفيدة. وفي العام الماضي، استنت نيوزيلندا ممارسة عقد مشاورات ثلاثية غير رسمية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة لمناقشة المسائل الرئيسية والتحديات التي تواجه عدداً من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أنه من المهم تعميم هذه الممارسة الآن بالكامل وأن تصبح جزءاً من إجراءات المجلس المعتمدة.

إن ضيق الوقت لا يسمح لنا بالتطرق إلى مجالات أخرى نرى أنه يمكن تحسين أساليب عمل المجلس بشأنها، ولكن أريد أن أبدي بعض الملاحظات العامة.

أولاً، يجب أن يضطلع الأعضاء المنتخبين بالمسؤولية بشأن الطريقة التي يعمل بها المجلس. فمن السهل إلقاء اللوم على العضوية الدائمة وحق النقض في اختلال عمل المجلس، ولكن موافقة الأعضاء العشرة المنتخبين عامل مهم أيضاً. واعتماد أي قرار يحتاج إلى عشرة أصوات. ولا يمكن التصويت على

القرارات الإجرائية. فإذا كان الأعضاء العشرة المنتخبين على استعداد لإثبات ذواتهم، لا يمكن للخمسة إملاء شروط، وخاصة فيما يتعلق بأساليب العمل التي تشكل أساساً مسألة إجرائية.

ثانياً، إن ممارسات المجلس فيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية هي حالة صارخة حيث يتجاوز المجلس متطلبات ميثاق الأمم المتحدة بشكل كبير. وتوافق الآراء جدير بالثناء إذا كان من شأنه أن يقوي صوت المجلس. ولكن رفع التوافق ليكون مرادفاً لحق نقض يمارسه ١٥ عضواً هو ضرب من الحماقة، خصوصاً إن كان ذلك يسمح لعضو واحد بتأكيد سيطرته على أمور لم يتوخاها الميثاق موضوعاً لحق النقض قط.

وإن كنا نريد حقا أن نجعل عمل المجلس أكثر فعالية – الأمر الذي تراه نيوزيلندا واجباً – فإن على الأعضاء العشرة المنتخبين أن يستخدموا نفوذهم وشرعيتهم كممثلين لعموم الأعضاء في الأمم المتحدة للدفع من أجل تغيير حقيقي. وقد تكون المذكرات بشأن أساليب العمل مفيدة. ولكن الأهم من ذلك، هو أن نتحلى بالشجاعة لتغيير السلوك، والعمل بشكل مختلف وممارسة الصلاحيات المخولة لنا بموجب الميثاق. وبطريقتنا المتواضعة، سعت نيوزيلندا إلى صنع الفرق. ونأمل أن يواصل جهودنا من يأتي بعدنا.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالقول إنني أعتقد أن السيد فان بوهيمن للتو كان أكثر مني بلاغة في التعبير عن النقاط التي كنا نريد التطرق إليها، وأنا أؤيد بيانه تماماً. مع ذلك، ولكي استمتع بدقائق الشهرة الخمس عشرة، سأدلي ببياني على أي حال.

وفدي يؤيد تماماً البيان الذي سيدلي به ممثل سويسرا باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

وأود أن أتحدث عن بعض تجاربي الشخصية بالأسلوب غير الرسمي نوعا ما الذي أفضله عادة في مخاطبة المجلس. في الواقع، إن كثيراً من الأمور التي يمكن للمجلس معالجتها لا تتطلب قواعد جديدة. فقد يتم التوصل إلى اتفاقات، ولكنها لا تنفذ ببساطة.

وأود أن أشير إلى مسألتين هما في الحقيقة مسألة واحدة فحسب – ألا وهي الشفافية. والمسألتان اللتان أريد التطرق إليهما اليوم هما صياغة القرارات ونسق الجلسات. والمذكرة الرئاسية S/2014/268، بشأن صياغة القرارات، تشير إلى ثلاثة عناصر: التشاور مع أعضاء المجلس؛ والقائمين على الصياغة؛ والتشاور مع الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بالعنصر الأول، تقضي المذكرة بدخول القائم على الصياغة في مشاورات وتبادل المعلومات مع جميع أعضاء المجلس في أقرب وقت ممكن في عملية الصياغة. غير أن ذلك لا يحدث عادة.

وهذا له جذوره في ما نصفه بأنه مشكلة ثقافية في عمل المجلس. فالأعضاء الدائمون هم الذين يتولون إعداد مشاريع القرارات ويناقشونها فيما بينهم، ومن ثم يتشاطرونها مع الآخرين في نهاية تلك العملية حيث لا يكون هناك سوى وقت قصير جدا قبل عرض تلك الوثيقة بغرض اعتمادها. وعادة ما يقال لنا حين نود نحن الأعضاء المنتخبين في الإدلاء بتعليقات أو اقتراحات بشأن النص: ”حسنا، يا للعار! ويتعين علينا حفظ توازن دقيق للغاية في صياغة النص، وليس هناك وقت لإدراج أي اقتراحات جديدة“.

وبذلك لن يكون أمام الأعضاء المنتخبين سوى خيارين هما إما قبول الأمر الواقع، والإدلاء بتعليل للتصويت والامتناع عن التصويت، أو التصويت ضد مشروع القرار، حتى في الحالات التي يؤيدون فيها مضمون القرار إن لم تكن صياغته المحددة. ومن المؤسف أن ثقافة الهيمنة هذه من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين تسود في جميع أنشطة المجلس إلى المدى الذي لا يجوز فيه للعضو المنتخب الذي يتولى رئاسة المجلس التوقيع حتى على مجرد رسالة إجرائية دون إخضاع

نصها إلى التدقيق المسبق من قبل الأعضاء الدائمين. ويحدث ذلك حتى حين تكون الرسالة مجرد نموذج جرى استخدامه طيلة تاريخ المجلس. وفي نهاية المطاف، فإن ثقافة الهيمنة هذه من جانب الأعضاء الدائمين هي السبب الأساسي في انعدام الشفافية في إجراءات المجلس.

وإذ أنتقل إلى العنصر الثاني، فيما يتعلق بالمشاركة النشطة من جميع أعضاء المجلس في صياغة الوثائق، فإن ذلك لا يحدث أيضا. وبصفة عامة، فإن القائمين على الصياغة هم دائما من الأعضاء الدائمين في المجلس حصريا، وهم في معظم الحالات ممن يوصفون بأنهم من فئة ف ٣-. وتعتقد أوروغواي أنه يمكن أن يكون للأعضاء المنتخبين دور أكبر في ذلك الصدد. وتشمل الاقتراحات – تحقيقا لتلك الغاية – فكرة المشاركة في صياغة النصوص على أن يتولاها عضو منتخب وآخر دائم في المجلس. ولم يتسن لنا بعد الاقتراب من التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك الموضوع.

وفيما يتعلق بالعنصر الثالث: التشاور مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، وخصوصا الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك مجموعات الأصدقاء، فإنني أشير إلى أن هذا لا يحدث أيضا. وربما كان الاستثناء الوحيد هو مجموعة أصدقاء هايتي التي تتولى رئاستها أوروغواي. فلا ريب أن وفد بلدنا يتفاعل حقا مع القائم على الصياغة – الولايات المتحدة – في صياغة القرارات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولجميع هذه الأسباب، فلا بد لي من الإصرار على ضرورة إدخال ثقافة توفر المزيد من الشمول والشفافية في أنشطة المجلس.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي أود الإدلاء بها بأمر سبق لي أن ذكرته في عدة مناسبات، وهو ثقافة عقد الإحاطات الإعلامية المفتوحة في المجلس، حيث نستمع فيها إلى إحاطة إعلامية من أحد كبار المسؤولين، ومن ثم ترفع الجلسة على وجه الاستعجال لننتقل إلى المشاورات غير الرسمية التي يكثر الحديث عنها. وسأكرر القول مرة أخرى – لنميط اللثام والغموض عن المشاورات غير الرسمية هذه. فهي بوجه عام ليست سوى استمرار روتيني للإدلاء ببيانات معدّة سلفا للإعراب عن المواقف الوطنية. وبالتالي فليس هناك سوى النزر اليسير من النقاش أو التفاعل بين الأعضاء فيها. واستنادا إلى خبرتي المحدودة في المجلس، فلم يكن هناك سوى القليل جدا من المناسبات التي استمعت فيها إلى تعليقات في تلك المشاورات لم يكن ممكنا الإدلاء بها في الجلسات المفتوحة في القاعة. وعليه، نرى أننا بحاجة إلى عقد مزيد من الإحاطات الإعلامية المفتوحة التي يدلي فيها أعضاء المجلس ببياناتهم أمام عموم العضوية في الأمم المتحدة.

ومن البديهي أن المجلس سيواصل إجراء مشاورات غير رسمية مغلقة لتوفر الخصوصية المطلوبة لمناقشة بعض المسائل الحساسة. غير أنه ينبغي أن تكون الجلسات المفتوحة هي القاعدة، ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة كبرى إلى الأمام نحو كفالة قدر أكبر من الشفافية والمساءلة أمام الدول الأعضاء. وأود أن أسلط الضوء على المذكرة الرئاسية S/2016/619 وما تضمنته من تحسينات فيما يتعلق بمشاركة الأعضاء الجدد في المجلس، والتي نثق بأنها ستسهم في تحسين عمل المجلس.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مناقشة أساليب عمل مجلس الأمن في شكل مفتوح مناسبة للاستماع إلى تقييم خارجي للحالة الراهنة وستغتني بأفكار ونُهج جديدة لتحسين الجوانب الإجرائية لأنشطة مجلس الأمن، وذلك بالطبع على أن يكون مفهوما أن أساليب العمل نفسها، فضلا عن القرارات المتعلقة بالتعديلات المحتملة عليها، تندرج أيضا ضمن اختصاص مجلس الأمن ذاته. وتكتسي جلسة اليوم أهمية إضافية لأنه يتولى رئاستها وفد يترأس الفريق العامل غير الرسمي

المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ويشارك في تقديم أشهر وثيقة بشأن هذا الموضوع، المذكرة الرئاسية S/2010/507.

وننوه إلى اعتزام اليابان تحديث المذكرة الرئاسية ٥٠٧ وهو أمر يتسم بأهمية حاسمة لكونها موجزا لممارسات عمل مجلس الأمن. ومن جانبنا، فنحن على استعداد لتقديم أية مساعدة لازمة للوفد الياباني في ذلك العمل الهام. وننوه أيضا بإسهام أعضاء آخرين غير دائمين في المجلس في تنشيط أساليب عمل المجلس عن طريق تقديم مبادرات جديدة في هذا الصدد. ونرحب بالبيان المتعلق بصيغة توليدو، الذي أدلى به ممثل مصر باسم الوفود الأفريقية. وندعو أيضا زملاءنا الأوروبيين لإضافة هذا الابتكار إلى مجموعة أدوات عملهم. وعلى سبيل المثال، فإن بوسع بعضهم أن يؤيد البيانات التي يدلى بها وفد الولايات المتحدة.

وما تزال المذكرة ٥٠٧ لا تستخدم بصورة نشطة من قبل أعضاء مجلس الأمن، وهي تمثل أداة هامة أيضا للأعضاء غير الدائمين في استعدادهم للعمل في المجلس. ويكتسي ذلك أهمية خاصة خلال هذا العام. وسيتمكن الأعضاء الجدد الذين انتخبتهم الجمعية العامة في حزيران/يونيه من حضور جلسات المجلس اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر. وستتولى روسيا رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. ونحن على استعداد لتوفير المساعدة لهؤلاء الأعضاء لبدء عملهم في مجلس الأمن بداية سلسة، على أن يكون مفهوما بوضوح أن ولايتهم لن تبدأ إلا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ونلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في أنشطة الأعضاء غير الدائمين في غضون السنوات الأخيرة، وهو تطور نرحب به تماما. فالكثير من زملائنا غير الدائمين لا يسهمون في حل المسائل الملحة المدرجة في جدول أعمال المجلس فحسب، بل إنهم يقدمون مبادرات هامة أيضا ويضطلعون بدور قيادي في تعزيز مجالات هامة من عمل المجلس. ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن سيجني فائدة من مواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي على عمله. وتماشيا مع ذلك، سيجري توزيع واجبات القيادة غير الرسمية بطريقة أكثر إنصافا فيما يتعلق بالمسائل القطرية والمواضيعية – أي ما يسمى بالقيام بمهام الصياغة. وينبغي لأعضاء بعينهم في المجلس ألا ينظروا إلى بعض البلدان أو حتى المناطق وكأنها تحت وصايتهم ويعملون بوصفهم مرشدين حين يتعلق الأمر بمسائل محددة. فتلك ممارسات من مخلفات حقبة ماضية تماما ولا مكان لها في القرن الحادي والعشرين.

وفي واقع الأمر، فإن إصلاح وتحسين عمل المجلس ينبغي أن يؤديا إلى زيادة فعاليته وكفاءته بغية تيسير التنفيذ الكامل لولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ويمثل إسراف المجلس في إصدار الوثائق أحد المجالات التي ينبغي أن نوليها اهتمامنا. ففي كل عام يعمم مجلس الأمن مئات الوثائق، ولنعترف بأنها ليست جميعا ذات قيمة مضافة. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن تكون قرارات مجلس الأمن والبيانات الصحفية موجزة سهلة الفهم وعملية المنحى. وينبغي أن نتفادى الحالات التي يتضمن فيها منطوق قرارات مجلس الأمن حوالي ٥٠ فقرة والبيانات الصحفية التي تقع في ثلاث صفحات، وذلك في الوقت الذي تتضمن فيها غالبية الوثائق أحكاما متكررة من وثائق أخرى.

فليس في القرارات مجال للإدارة التفصيلية، بل ينبغي أن تكون موجزة وواضحة ويجب أن يكون محتواها سياسيا. ويتعين علينا اتخاذ خطوات للتخفيف من عبء عمل المجلس، الذي يعمل بطاقته الكاملة بالفعل. ولا أعتقد أننا سنتمكن من تخفيض عدد الجلسات، خاصة بالنظر إلى تزايد حالة عدم الاستقرار على النطاق العالمي. بيد أنه ينبغي أن يؤخذ عبء عمل المجلس بعين الاعتبار من جانب أعضاء المجلس عندما يقررون عقد الجلسات – ولا سيما المواضيعية منها – وحين ينظرون في الشكل الأمثل لعقد هذه الجلسات وفي عدد

المقررين أو مقدمي الإحاطات الإعلامية. ونستمع في الوقت الحالي إلى خمسة من مقدمي الإحاطات الإعلامية في بعض الجلسات، ونعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك أكثر من ثلاثة منهم فقط.

وينبغي إيلاء الاعتبار الأهم للقيمة المضافة للحدث أو الجلسة، ولأي مدى يرجح أن يسهما في تحسين الحالة في الميدان. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس ألا يتناول مواضيع لا يسعه اتخاذ قرارات بشأنها. ونرى أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يواصل التركيز على المسائل الخاصة بالبلدان. ولا ينبغي له التعدي على ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى وألا يسعى إلى العمل بدلا من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان، أو الأجهزة الأخرى. فمن شأن هذه التصرفات أن تقوض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة برمتها.

ومن الواضح تماماً أن مجلس الأمن هو من المفضلين لدى وسائط الإعلام العالمية، ومن المغري استخدام وسائط الإعلام للترويج الذاتي، بما في ذلك الترويج لجداول الأعمال السياسية المحلية. ونعلم أنه لا يمكننا أن نتوقع من أعضاء المجلس التصرف مثل القديسين ولكننا مع ذلك نطلب منهم العمل لصالح دعم السلام والأمن الدوليين في المقام الأول.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): في السنوات الأخيرة، عمل مجلس الأمن، مع الاضطلاع الكامل بمسؤولياته، على تحسين أساليب عمله وزيادة الكفاءة وتعزيز الشفافية. وبفضل جهود أعضاء المجلس والدعم من العضوية الأوسع للأمم المتحدة، ما برح المجلس يحسّن من أساليب عمله من الناحية العملية وقد أحرز تقدماً إيجابياً.

وقد زاد عدد المناقشات المفتوحة التي يعقدها المجلس زيادة ملحوظة. وعزز المجلس التنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية. وقد اعتمد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى العديد من مذكرات الرئيس، وقدم توصيات بشأن تحسين التقرير السنوي للمجلس، وبقي على اتصال منتظم مع لجنة بناء السلام وعزز التفاعل مع البلدان التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام. وقد أدت هذه الجهود كلها إلى تحقيق نتائج إيجابية. وتؤيد الصين الجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس لتحسين أساليب عمله. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء الاهتمام للمجالات الثلاثة التالية:

أولاً، ينبغي إبراز النقاط الرئيسية لضمان أثرها. إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن أحكاماً محددة بشأن مسؤوليات المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أن يركز طاقته وموارده على معالجة القضايا الملحة التي تهدد السلم والأمن الدوليين من أجل تحسين الأثر الحقيقي لإجراءاته. وينبغي للمجلس، بينما يجري المداولات بشأن بعض المواضيع الخاصة، مواءمة جهوده وتنسيقها مع جهود الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة من أجل تفادي الازدواج.

ثانياً، لا بد من التشديد على التشاور وصنع القرار الجماعي. وعندما يتعلق الأمر بصنع القرار في المجلس وهيئاته الفرعية، ينبغي لأعضاء المجلس الدخول في مشاورات كافية في محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء. وإذا بقيت هناك اختلافات كبيرة بين الأطراف، فلا ينبغي فرض أي إجراءات. وبدلاً من ذلك، ينبغي للأطراف أن تصر على السعي إلى تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء من أجل الحفاظ على سلطة المجلس.

ثالثاً، من أجل تعزيز المساعي الحميدة والتنسيق والاتصال، ينبغي للمجلس أن يدعم ثقافة السلام وينهض بها ويفسح المجال الكامل للوسائل السياسية مثل الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة للضغط من أجل التوصل إلى حلول دبلوماسية للأزمات وتجنب استخدام الجزاءات أو

التهديد باستخدامها دون مبرر. وينبغي للمجلس أن يعزز التنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وأن يراعي المدخلات المقدمة من البلدان المدرجة في جدول أعماله ويستند إلى خبرة المنظمات الإقليمية في التعامل مع المسائل الإقليمية ويستفيد من مزاياها من حيث قرب المسافة الجغرافية والتاريخ والثقافة. وبهذه الطريقة، يمكن للمجلس اتخاذ القرارات بشكل أكثر عقلانية وأن يحقق المزيد من التآزر بحيث يؤدّي دوراً تشاركياً في السعي إلى التسوية السلمية للمنازعات.

لقد أيدت الصين دائماً بإجراءاتها الجهود التي يبذلها المجلس لتحسين أساليب عمله كي يتمكن من العمل بمزيد من الإنصاف والكفاءة والشفافية والاستجابة على نحو أفضل لتوقعات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. والصين مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس والعضوية الأوسع للأمم المتحدة للاستفادة من الخبرة وتقديم ابتكارات بغية الدفع باتجاه الوفاء الفعلي بواجبات المجلس بحيث يضطلع بدور بناء في صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في الوقت الذي يواجه مجلس الأمن فيه أزمات من جنوب السودان إلى سورية، وفي حين أن استجابة المجلس والأمم المتحدة للإرهاب أكثر أهمية من أي وقت مضى، ومع التهديدات من انتشار الأوبئة إلى انتشار الأسلحة التي تتطلب عملاً موحداً، فمن المناسب أن نناقش أساليب عملنا. وأود أن أتناول ثلاثة جوانب: أولاً، كيف ندير الجلسات، بما في ذلك في المشاورات؛ ثانياً، أهمية مداولات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ وأخيراً، اختيار الأمين العام.

وقد حاول وفد بلدي وغيره من الوفود جعل جلسات مجلس الأمن هنا في القاعة المفتوحة أكثر موضوعية وأكثر توجهاً نحو العمل. وقد حاولنا أيضاً جلب الإنسانية إلى هذه القاعة وأعني بذلك الناس الحقيقيين. ويتمثل أحد أهم الأحداث المشهودة للمجلس الذي كنت جزءاً منه كان الجلسة التي عُقدت خلال رئاستنا بشأن الاتجار بالبشر، عندما استمعنا إلى نادية مراد باسي طه، الأيزيدية التي وقعت ضحية للاتجار بالبشر على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/PV.7585). وقد كانت روايتها المؤلمة لا تُنسى وأقنعت بضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء – جميعاً – إجراءات لمكافحة الاتجار بالبشر.

وإزاء هذه الخلفية، نعتقد أن الصلة بين انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان واضحة وحقيقية وتستحق اهتمام المجلس، ولهذا السبب ندعم بقوّة الإحاطات المقدّمة إلى المجلس من مسؤولي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي ألا يتطلب اطلاعُنا بصورة أكبر على حالات حقوق الإنسان الفظيعة في كوريا الشمالية أو أوكرانيا أو أي مكان آخر اضطرارنا إلى أن نتجاوز عقبات إجرائية. وخلف الأبواب المغلقة في المشاورات، ينبغي للمجلس أن يكون أكثر تفاعلاً وأكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج.

وأثناء آخر رئاسة لنا، ضخّت الولايات المتحدة في إجراءاتنا سبلاً إضافية لنتحدث مع بعضنا بعضاً، مما يعني اللجوء بصورة أكثر انتظاماً إلى مقدم الإحاطة من أجل المتابعة. ويعني هذا حث أعضاء المجلس على المشاركة مرة أخرى في المناقشة، حتى وإن كانوا قد أدلوا بالفعل ببيان. وهذا يعني أن يطرح أعضاء المجلس أحياناً أسئلة على بعضهم البعض لتوضيح المواقف. إن تعريف المشاورة في القاموس هو الاجتماع للتداول أو النقاش أو اتخاذ قرار، ونريد أن نسلط الضوء على الجزء المتعلق بـ ”اتخاذ قرار“ من هذا التعريف. وبوصفنا المجلس، يجب أن نضمن أن تنبع قراراتنا من مناقشات حقيقية للتثبت حقا من الوقائع.

وأود أن أشكر الوفد الياباني على قيادته المقتدرة للغاية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية

الأخرى والوفد الأنغولي على عمله في السنة الماضية أيضاً. قبل أيام قليلة، توصل المجلس إلى اتفاق بشأن مذكرة أصدرها الفريق العامل بشأن كيفية إدماج الأعضاء المنتخبين حديثاً في عملنا (S/2016/619). في السنوات القليلة الماضية، لم يبرح الفريق العامل يقدّم إسهامات هامة في العمل اليومي للمجلس، ويحرر مذكرات حسّنت نهجنا بشأن إعداد نواتجنا، وعززت استمرارية عمل الهيئات الفرعية للمجلس وأوضحت كيف نحدد ترتيب المتكلمين في الجلسات.

ونفهم أن الرئاسة اليابانية ترغب في أن ينظر الفريق العامل في سبل تجديد المذكرة S/2010/507 الموجهة من رئيس مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل مع اليابان وبقية أعضاء المجلس في هذا الجهد. وتمشياً مع روح الشفافية، شهدت العملية التي نختار الأمين العام المقبل عن طريقها أيضاً تغييرات إيجابية هذا العام.

وباستخدام قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ دليلاً لنا، سعدنا بالمشاركة في العديد من الابتكارات التي استحدثت هذا العام استجابة للنداءات الموجهة من الدول الأعضاء ومن الجمهور الأوسع نطاقاً من أجل زيادة الشفافية في عملية الاختيار. وقد أيدنا تنفيذه في كل خطوة على الطريق وشجعنا المرشحين على الاستفادة من الإجراءات الجديدة، لا سيما الحوارات غير الرسمية للجمعية العامة. وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة ليكيتوفت على التزامه بالحوارات وعلى حماسه في تنفيذ نص وروح القرار ٣٢١/٦٩.

لقد حان الوقت لنا في مجلس الأمن للوفاء بمسؤوليتنا، على النحو المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة ولكي نظهر للعالم أننا على قدر مهمة التوصية بتعيين أفضل شخص لقيادة المنظمة بصفة الأمين العام المقبل. ونتطلع إلى الشروع في ذلك وإلى التصويت الشكلي الأول يوم الخميس. ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يكون حاسماً ويهدف إلى تحقيق اتفاق مبكر من شأنه أن يعطي الأمين العام المقبل الوقت للتحضير لتولي المنصب. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس في هذه العملية.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، نهنئكم على العمل الذي قمتم به بصفتكم رئيساً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وعلى كل ما بذلتموه من جهود في تحضير وتيسير مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2016/619.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ولا نرغب في تكرار بعض النقاط التي أثيرت، ولكن نود أن نؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأوروغواي. غير أننا نود أن ندلي ببضعة تعليقات من جانبنا.

إن مذكرة رئيس مجلس الأمن التي اعتمدناها في ظل رئاستكم، سيدي، تساعدنا على المضي قدماً في إضفاء الطابع الديمقراطي على انتخاب رؤساء الهيئات الفرعية لمجلس الأمن وفي جعل العملية أكثر إنصافاً وشفافية.

وعلى الرغم من أننا كنا نود أن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، نعلم جيدا جدا مدى صعوبة المضي قدما في هذا السياق. ونحن نواصل الدعوة إلى تعيين رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في تعيين هؤلاء الرؤساء في أقرب وقت ممكن بعد انتخاب الأعضاء غير الدائمين فيه. ويجب علينا مساعدة الأعضاء المنتخبين للتحضير بشكل أفضل لرئاسة الهيئات الفرعية والمشاركة فيها، نظرا لأننا نحن الذين سوف نحتاج إلى التعامل مع المهام الادارية وما يصاحب ذلك من احباطات.

وبينما نمضي قدما في إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية انتخاب رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، يجب

أن نتحرك أيضا لجعل عمل هذه المجموعات أكثر شفافية. فالشفافية في أساليب عمل لجان الجزاءات هامة بشكل خاص.

وبوجود ١٦ نظاما من النظم الجزائية الفاعلة، أصبحت الجزاءات أداة أساسية متاحة لمجلس الأمن. فالجزاءات هي أدوات مؤقتة وينبغي ألاّ ينظر إليها على أنها هدف في حد ذاته. لذلك، ينبغي للمجلس ألاّ يطيل أمد ولايات هذه اللجان إلى أجل غير مسمى، وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد الأهداف التي تبرر إنشاء كل لجنة، وإجراء تقييمات منتظمة لتحديد ما إذا كان جرى تحقيق هذه الأهداف.

ونحن بحاجة إلى بحث ومعالجة مسألة مدة الجزاءات. فالبلد الذي يدرج في نظام الجزاءات لا يملك الوسائل لمعرفة كيفية الخروج منه. وفي كثير من الأحيان، الأسباب الكامنة وراء إنشاء لجنة للجزاءات تزول، ومن ثم تستبدل فورا بأسباب جديدة، مما يجعل من الواضح أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تكرارا، تحت ضغط من بعض أعضائه الدائمين، هي ببساطة وسيلة لمعاقبة بعض البلدان وليس البعض الآخر. وبهذه الطريقة، يجري تمديد بعض نظم الجزاءات إلى أجل غير مسمى دون أسباب واضحة لوجودها. ومسألة الجزاءات تحتاج إلى اهتمام كبير. وهناك الكثير الذي يمكننا أن نفعله لجعل نظم الجزاءات أكثر نزاهة، ووضوحا، وشفافية، وتكيّفا مع القانون الدولي.

وفي الختام، نود أن نلفت الانتباه إلى العقبات التي تعترض بعض بنود جدول الأعمال ذات التأثير على السلم والأمن الدوليين من التعامل معها في جلسات مفتوحة، والصحراء الغربية هي مثال على ذلك. فالاهتمام المحدود بهذا الصراع الذي طال أمده يكشف وجود معايير مزدوجة، طالما أن المسألة تعالج خلف أبواب مغلقة، دون حصول سائر الأعضاء على الآراء التي يعرب عنها أعضاء مجلس الأمن. ونظراً لأن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن أعضاء المنظمة بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، نأمل أن يكون المجلس أكثر شفافية وشمولا من خلال عرض مسألة تقرير الأمين العام عن الصحراء الغربية في شكل مفتوح أو علني، بمشاركة ممثل الاتحاد الأفريقي، مع مراعاة أن هذه المنظمة الإقليمية هي شريك استراتيجي للأمم المتحدة في التسوية السلمية للصراعات التي تعاني منها القارة الأفريقية، بما في ذلك الصحراء الغربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل المكسيك إلى المشاركة في هذه الجلسة.

السيد رويس كاباناس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تُعقد هذه المناقشة السنوية منذ عام ٢٠١٠، ولكنني أعتقد، سيدي، أن المناقشة الجارية اليوم لها أهمية رمزية لأننا نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للمذكرة الرئاسية S/2010/507 عن أساليب عمل مجلس الأمن، أيضا تحت قيادة بلدكم، اليابان.

إن المذكرة الرئاسية لعام ٢٠٠٦ هي الخطوة الأولى لكفالة أن الدول الأعضاء في المنظمة يمكنها تقديم توصيات بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وممارساته وأشكاله بغية التصدي بفعالية للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونحن ندرك أن أساليب عمل المجلس تتغير دائما. والدليل على ذلك هو أنه في عام ٢٠١٠، وأيضا تحت رئاسة اليابان ووجود المكسيك كعضو منتخب في المجلس، جرى تحديث هام للمذكرة الرئاسية السابقة وتوسيع نطاقها. ومنذ ذلك الحين، صدرت قرابة ١٣ مذكرة إضافية تغطي الجوانب المختلفة لأساليب عمل المجلس. لهذا السبب، ترحب المكسيك بالاقتراح القاضي بأن يعمل المجلس مرة أخرى على تحديث هذه المذكرة مع أخذ نجاحاتنا في الاعتبار، وقبل كل شيء أهدافنا وكيف يمكننا أن نحققها.

ولا شك في أننا أحرزنا تقدما في العقد الماضي. ومشاركة العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك في غيرها من الأحداث، هي مظهر من

مظاهر تحسين أساليب العمل في المجلس. حتى ولو كانت وتيرة التحسين أبطأ مما يود الكثيرون، هناك مؤشرات واضحة إلى الاهتمام من جانب معظم الأعضاء بمواصلة العمل من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة بقدر كبير. وعقد جلسات شهرية من جانب بعض أعضاء المجلس في نهاية كل فترة رئاسية قد مكّن المجلس من زيادة الشفافية التي لا يمكنه تحقيقها أثناء عمله. وتوخياً للشفافية، فإنه لا بد للمزيد والمزيد من البلدان ن تعتمد النهج.

وبالمثل، إن الجلسات العلنية، والمشاورات التفاعلية غير الرسمية، والاجتماعات التي تعقد وفقا لصيغة آريا هي آليات تمكن من زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى، فضلا عن العناصر الفاعلة الأخرى مثل المجتمع المدني، وتتيح لنا في الوقت نفسه المساهمة في تحقيق شفافية المجلس وشرعيته وفعاليته.

وثمة تغيير هام آخر جرى مؤخرا هو الانتخاب المبكر في حزيران/يونيه للأعضاء الجدد في مجلس الأمن، تمشيا مع التوصيات الواردة في المذكرة الرئاسية S/2010/507، والمعززة في المذكرة الرئاسية التي تم تقديمها قبل بضعة أيام (S/2016/619). وهذا القرار سيتيح فترة انتقالية كبيرة بين الأعضاء المقبلين والمغادرين، بحيث يتسنى للأعضاء المقبلين التحضير سلفا وحضور جلسات المجلس بناء على دعوة توجّه إليهم ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل أشهر من بدء فترة عملهم.

وأخيراً، نحن نعتبر أن تدفق المعلومات إلى الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن البنود قيد المناقشة في القاعة شهد تحسنا في السنوات الأخيرة، تمشيا مع التوصيات الواردة في المذكرة الرئاسية S/2010/507. وقد تحقق ذلك بفضل التزام بعض أعضاء المجلس، لا سيما الأعضاء المنتخبين، بإبقاء زملائهم على اطلاع بالمعلومات، وبعمل المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية في تحليل المعلومات المتعلقة بمجلس الأمن ونشرها.

وفي هذه اللحظة من التأمل، أود أن أشير إلى بعض العناصر التي يمكن ويجب الاستمرار في تحسينها. أولاً، من الضروري لجميع أعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين على السواء، صياغة القرارات والبيانات المتعلقة بجميع جوانب هذه الهيئة وتعزيزها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم المحدود في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك بعض القرارات التي تصاغ حصرا من جانب الأعضاء الدائمين، وهي ممارسة يجب تجنبها، حسبما تنص عليه المذكرة الرئاسية S/2014/268 الصادرة قبل عامين.

ونحن نرحب بحقيقة أنه للمرة الأولى على الإطلاق، سوف تكون عملية اختيار الأمين العام المقبل أكثر شفافية وشمولا، خاصة وأن الجمعية العامة سوف تؤدي دوراً رئيسيا. وفي غضون بضعة أيام، سيبدأ في مجلس الأمن استطلاع الآراء لانتخاب المرشحين. وفي هذا الصدد، أشيد بالجهود المبذولة لتقديم أكثر من اسم إلى الجمعية العامة، بغية إضفاء جو حقيقي من الديمقراطية على انتخاب الأمين العام المقبل. كما سيكون من الأهمية بمكان مراعاة التوازن بين الجنسين، لأن نظرة سريعة على تاريخ المنظمة تكشف أنه لم يتم انتخاب امرأة على الاطلاق لمنصب الأمين العام.

وهناك مسألة أخرى يجب النظر فيها هي استخدام حق النقض. فعلى مدى العامين الماضيين، روجت المكسيك وفرنسا لمبادرة تقضي بالامتناع طوعا عن استخدامه في حالات ارتكاب فظائع جماعية. ونحن نعتقد أن هذه المبادرة واحدة هي أحد الخيارات القصيرة الأجل الأكثر واقعية لإصلاح مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، نحن ممتنون لأن ما يقرب من ١٠٠ بلد قد وقّعت على المبادرة.

وننوّه أيضا بجهود فريق المساءلة والاتساق والشفافية وبمساهماته، ولا سيما مدونة قواعد السلوك التي وضعها بشأن

حق النقض، وهي مبادرة أخرى ذات صلة. وبالمثل، بالنسبة إلى مسألتي المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، نؤكد من جديد أهمية المبدأ القائل بأن يواصل المجلس الاسترشاد بمعايير واضحة وموضوعية وغير مسيّسة في تقديم القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤيد مبادرة إنشاء آلية داخل مجلس الأمن لمتابعة تلك الإحالات، لا سيما حينما تخطر المحكمة ذاتها بعدم تعاون الدولة المعنية.

وأخيراً، هناك مسألة معلقة لكنها هامة للغاية وهي اعتماد النظام الداخلي للمجلس. فبعد أكثر من ٧٠ عاما على إنشاء المجلس، يجب ألا يظل نظامه الداخلي مؤقتا،كي يمكننا تعزيز التيقن من لأساليب عمله.

وبعد ١٠ سنوات من المناقشات بشأن أساليب العمل واعتماد أكثر من عشرة وثائق وعقد عدة مناقشات مفتوحة، ينبغي الاحتفاء بالتقدم المحرز. ولكن علينا أيضا التفكير في الأسباب التي حالت دون تنفيذ توصيات معينة وتوجيه جهودنا صوب الامتثال لها. من الأهمية بمكان تقديم مقترحات جديدة، وكذلك إنجاز ما التزمنا به.

ولذلك، أرحب مرة أخرى بالجهود التي تبذلها اليابان، بوصفها من مناصري هذه المبادرة، وما تضطلع به من عمل في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد كارلوس فورادوري، نائب وزير خارجية الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة على اتخاذ المذكرة الرئاسية S/2006/507، وهي أول مذكرة لرئيس المجلس بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير بلدي لالتزام اليابان المستمر بتحسين الشفافية والشمولية والكفاءة في عمل المجلس خلال فترة رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، خلال فترة ولايتها الحالية في المجلس وولايتها السابقة ٢٠٠٩-٢٠١٠ على السواء.

لقد دعت الأرجنتين تاريخيا إلى مجلس أمن أكثر شفافية وديمقراطية كلما أتيحت لها الفرصة. وكانت الأرجنتين هي التي شجعت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ خلال رئاستها للمجلس اعتماد المذكرة S/2000/155، التي وجهت بموجبها الدعوة إلى الأعضاء المنتخبين حديثا للمشاركة بصفة مراقب في المشاورات غير الرسمية خلال الشهر الذي يسبق بداية فترة ولايتهم.

وفي الآونة الأخيرة، كانت الأرجنتين عاملا محركا ومؤيدا لمختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية وإمكانية وصول عموم الأعضاء في الأمم المتحدة ككل إلى المجلس، بما في ذلك الحوار بين المجلس والبلدان والهيئات غير الأعضاء فيه؛ والمشاورات فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة؛ وزيادة مشاركة الأعضاء المنتخبين للمجلس في صياغة وثائق المجلس؛ وللجهود الرامية لضمان استمرارية عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

وتعتبر الأرجنتين أن الاستعراض المنتظم لتنفيذ المذكرة S/2006/507 والمذكرات الأخرى ذات الصلة بهدف تحديد الممارسات الناجحة وأوجه القصور المحتملة والنظر في تنفيذ التعديلات اللازمة أمر ضروري. وفي ذلك الصدد، تشجع الأرجنتين الفريق العامل غير الرسمي على مواصلة العمل نحو وثيقة شاملة وحيدة بغية توحيد وترشيد جميع القرارات بشأن أساليب العمل. إن الهدف من وجود مجلس أمن أكثر ديمقراطية وشفافية يفترض ويتطلب أن يكون الطريق نحو تحوله من خلال

الممارسات التي أشرت إليها وبالتشاور مع عموم الدول الأعضاء لتحقيق ذلك عن طريق أكثر الطرق الممكنة شرعية وتمثيلا. ومن شأن ذلك أن يكفل مضي عملية التطوير المنهجي قدما بطريقة إيجابية، مع احترام ومراعاة توقعات المجتمع الدولي بأسره.

وكما ذكر في الآونة الأخيرة، ما هو على المحك هو ثقافة صنع القرار في المجلس وفعاليتها، التي تؤثر على أداءه تماما. إن تحديث أساليب عمل مجلس الأمن استجابة لمطالب المجتمع الدولي بغية تعزيز إضفاء الديمقراطية عليه وكفالة تحقيق قدر أكبر من الشمول والمساءلة والشفافية يظل هدفا هاما تدعمه الأرجنتين. وفي ذلك الصدد، تؤكد الأرجنتين مجددا وتتعهد ببذل قصارى جهدها للإسهام في هذه العملية.

إن الأرجنتين تؤيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. نحن لسنا غير مبالين في مواجهة انتهاكات المبادئ الأساسية للديمقراطية بغض النظر عن مكان حدوثها. ونود أن نتسق مع هذه الفرضية ومع هذه المبادئ. وفي ذلك الصدد، نريد أن نشير إلى أننا نشعر بالقلق حينما تؤثر عملية إضفاء الديمقراطية هذه في هيئات معينة لأننا نعتقد أنه عندما يتم تعزيز هذه المبادئ، فإنه ينبغي تعزيزها في كل مكان وفي كل حالة وفي جميع الكيانات. ولهذا نعتقد أن مجلس الأمن ليس الاستثناء، وأنه من الأهمية القصوى بمكان التقيد بمبادئ الديمقراطية بجميع أشكالها وفي جميع المناسبات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لاوبر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بصفتي منسقا لفريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وكما ذكرتم، سيدي الرئيس، لقد مرت ١٠ سنوات على اعتماد المذكرة الرئاسية S/2006/507. وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالتحسينات التي أدخلت على أساليب عمل المجلس التي شهدناها منذ ذلك الحين، وخصوصا جهود اليابان وإسهاماتها التي أضافت لهذا التطور الإيجابي. في الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن توقعات العالم من المجلس بالتأكيد لم تتقلص ولكنها بدلاً من ذلك زادت على مدى السنوات العشر الماضية. ولذلك، فإننا نصر على أن جهودنا المشتركة لتحسين المساءلة والاتساق والشفافية وفعالية المجلس في نهاية المطاف يجب أن تتواصل.

وأود أن أدلي ببعض النقاط المحددة في ذلك السياق.

إن عملية اختيار الأمين العام المقبل الجارية هي مجرد مثال واحد على الاهتمام القوي لعموم الأعضاء بمجلس أمن أكثر شفافية. فللمرة الأولى في التاريخ شارك ١٢ فردا في الحوارات غير الرسمية التي نظمها رئيس الجمعية العامة، بعد أن قدموا سيرهم الذاتية وبيانات رؤيتهم. ويدعو فريق الاتساق والشفافية والمساءلة كل المرشحين المحتملين في المستقبل إلى تقدمهم في أقرب وقت ممكن والمشاركة في عملية الجمعية العامة ذاتها.

وعلمنا أن أول تصويت شكلي لمجلس الأمن سيجري في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ويعتقد الفريق بضرورة إطلاع عموم الأعضاء في الأمم المتحدة على نتائج هذا التصويت والتصويتات اللاحقة، ونشجع بقوة الاتصال الوثيق بين رئيس المجلس ورئيس الجمعية العامة في ذلك الصدد. ويعيد الفريق التأكيد أيضا على أنه من اختصاص الجمعية العامة صياغة مشروع القرار بشأن تعيين الأمين العام المقبل.

ويدعو الفريق جميع الدول إلى الالتزام بمدونة قواعد السلوك، وهي تعهد بدعم إجراءات مجلس الأمن الحاسمة الأهمية والحسنة التوقيت في الحالات التي تنطوي على جرائم وحشية. وانضمت حتى الآن ١١٢ من الدول الأعضاء إلى المدونة. ونشجعها على التأكد من تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

وهذا يعني تطبيقها والاستناد إليها باستمرار في جميع الحالات القطرية ذات الصلة المعروضة على المجلس.

في أعقاب المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل في عام ٢٠١٥ (انظر S/PV.7539)، اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2015/19. يرحب الفريق بالالتزام الوارد فيه بعقد مناقشة مفتوحة سنوية بشأن بأساليب العمل. ويحيط البيان أيضا علما بالجهود التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لتعزيز الشفافية في أنشطته، بما في ذلك بتقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى الدول الأعضاء المهتمة. ويتطلع الفريق إلى المشاركة في هذه الجلسات. ونعتقد أيضا أن التقرير الذي أعدته إسبانيا والذي يتضمن توصيات مجمعة من المناقشة المفتوحة لعام ٢٠١٥ يمكن أن تكون بمثابة إرشاد لعمل الفريق العامل غير الرسمي ونشجع الفريق على النظر فيها بشكل كامل.

ويرحب فريق المساءلة والاتساق والشفافية بالمذكرة الرئاسية S/2016/619 التي اعتمدت الأسبوع الماضي. ويسرنا تمديد مدة الحضور بصفة مراقب لأعضاء المجلس الجدد إلى ثلاثة أشهر. وندعو أعضاء المجلس إلى تنفيذ هذا البند إلى أقصى قدر ممكن، على النحو الوارد في المذكرة.

كما يرحب الفريق بالترتيب المتعلق بتعيين رؤساء الهيئات الفرعية في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام وحقيقة أن العملية سيشارك في تيسيرها عضوان من أعضاء المجلس، مما يوفر دورا معززا للأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس.

عقد ٦٢ في المائة من جلسات المجلس في عام ٢٠١٥ في شكل مشاورات مغلقة وهي زيادة كبيرة مقارنة مع السنوات السابقة. وإضافة إلى ذلك، نظر المجلس أيضا في ٥٦ مسألة في إطار بند ”مسائل أخرى“. وفي حين أننا نرحب بأن المجلس يتخذ إجراءات سريعة فيما يتعلق بالحالات العاجلة، ينبغي لنا أيضا أن نؤكد على أن الاستخدام المعزز لبند ”مسائل أخرى“ والجلسات المغلقة لا يضيف إلى الشفافية في عمل المجلس.

كما يرحب الفريق بممارسة عقد الجلسات الختامية المفتوحة وجلسات الإحاطة الإعلامية غير الرسمية للدول غير الأعضاء. كما عقد أعضاء المجلس في الآونة الأخيرة إحاطات غير رسمية مشتركة للرئاسة في نهاية الشهر. وقد أثبتت تلك الممارسة أن الجلسات الختامية المفتوحة وجلسات الإحاطة غير الرسمية لا تحل محل بعضها البعض بل على العكس من ذلك، يمكن أن يعزز كل منها الآخر.

وختاما يرحب الفريق بجهود اليابان بوصفها رئيس الفريق العامل غير الرسمي لإعداد مذكرة جديدة من شأنها توحيد وتبسيط جميع القرارات المتخذة بشأن أساليب العمل منذ نشر المذكرة الرئاسية S/2010/507.

وإننا نشجع المجلس على تقديم وثيقة محدثة وقوية وشاملة يمكنها إرساء الأساس لمزيد من التطورات الإيجابية في هذا المجال. وبطبيعة الحال، يظل التنفيذ في صميم اهتمامنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى اختيار الأمين العام المقبل. نحن نقدّر أن العملية الحالية قد بدأت رسميا برسالة مشتركة موجهة من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم طلبات الترشيح. وتمثل جلسات الاستماع غير المسبوقة خطوات هامة إلى الأمام نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الاختيار. وتعتقد البرازيل أن دور الجمعية العامة ليس مجرد البصم على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. ونتفق مع رئيس الجمعية ليكتوفت – ومع فريق المساءلة والاتساق والشفافية في هذا الشأن – كما ورد في

رسالته المؤرخة ٧ تموز/يوليه، على ضرورة أن تتاح نتائج استطلاعات الرأي المبدئية غير الرسمية للعضوية العامة.

وإن استعراض هيكل بناء السلام قد أعطى سلطة للجنة بناء السلام بصفتها الاستشارية في مجلس الأمن. ويمكن للمجلس ولجنة بناء السلام زيادة أوجه التآزر بينهما والاستفادة من خبرة اللجنة في المساعدة على تحقيق المنظور الطويل الأجل الذي يلزم للحفاظ على السلام. ونعتقد أن هناك قيمة مضافة في دعوة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام إلى الاجتماع بصورة غير رسمية مع أعضاء المجلس قبل أن يحين موعد استعراض الحالات التي يتابعونها عن كثب. وفي السياق نفسه، ينبغي للمجلس أن ينظر في دعوة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة لمجلس بناء السلام إلى الانضمام إلى البعثات الرسمية.

وثمة مجال لتحسين أساليب عمل المجلس فيما يتعلق بتنفيذ قراراته التي تأذن باستعمال القوة، ومتابعة الرسائل المقدمة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وكما أبرز الأمين العام في التقرير عن المسؤولية عن الحماية (S/2015/500)، من المهم مواصلة تعزيز إجراءات الإبلاغ والاستعراض لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تأذن باستعمال القوة من قبل أطراف ثالثة، وذلك لكفالة تنفيذ الولايات الصادرة عن الأمم المتحدة تنفيذا سليما. وتذكّر البرازيل باقتراحها الذي يتضمن خطوتين عمليتين تستند كلتاهما إلى الآليات القائمة في مجلس الأمن.

أولا، ينبغي لنا أن نأخذ من نظام حفظ السلام الممارسة المتعلقة بشروط الانهاء التدريجي، وتقديم التقارير والإحاطات الاعلامية إلى الوفود. ثانيا، ينبغي لنا وضع آليات للرصد من خلال إنشاء أفرقة خبراء على غرار لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى الحصول على التخويل السليم، من الضروري أن يظل مجلس الأمن مطلعا على الأعمال العسكرية المنفذة بالنيابة عنه كجزء من دوره في إضفاء الشرعية على استخدام القوة. وهذا الدور لا يشمل البت في بدء العمل العسكري فحسب، ولكنه يكفل أيضا، على سبيل المثال، تناسبه وتقيده بالقانون الدولي الإنساني، فضلا عن تحديد الوقت المناسب لإنهاء التدخل.

كما تحيط البرازيل علما بازدياد عدد الرسائل إلى مجلس الأمن بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تسعى إلى تبرير الأعمال العسكرية في سياق مكافحة الإرهاب، وفي معظم الوقت، بأثر رجعي. ودون المساس بالمناقشة الضرورية للمحتوى الفعلي لرسائل من هذا القبيل، من المهم أيضا التفكير في ما إذا كانت تستوفي الالتزام المتمثل في ”الإبلاغ الفوري“ على النحو المنصوص عليه في الميثاق، الأمر الذي ينطبق على جميع الإجراءات المتخذة بموجب هذا الحكم. وهذه الرسائل لا تعفي مجلس الأمن من تحمّل مسؤولياته الرئيسية. ويبدو أنه من الضروري أن يتابع مجلس الأمن هذه الرسائل متابعة صحيحة.

ومن المستصوب إشراك أن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عملية صنع القرار التي تفضي إلى نشر عمليات حفظ السلام. ونحن بحاجة إلى الموازنة بين منظورات الذين يصيغون الولايات وأولئك الذي ينفذونها. بالإضافة إلى ذلك، يجب تقاسم عملية القائمين على الصياغة بقدر أكبر من التساوي. وحقيقة أن لدى الأعضاء المنتخبين فرصا أقل لإطلاق المبادرات ترتبط بطبيعة الحال مع مشكلة أخرى غير محلولة، أي الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ولن يتمكن تغيير أساليب العمل لوحده من التصدي لبعض التحديات الرئيسية التي يواجهها المجلس حاليا. وكما أشار الكثيرون خلال الدورة الحالية من المفاوضات الحكومية الدولية، كلما زادت المدة التي يستغرقها إصلاح مجلس الأمن، زادت الأمم المتحدة من تعريض مصداقيتها وشرعيتها في الأجل الطويل للخطر. ويعتمد تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، إلى حد كبير، على الاصلاح الشامل الذي يمكنه أن يفضي إلى عمليات أكثر فعالية وشفافية وشرعية لصنع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): مثلما أشيرَ في المذكرة المفاهيمية (S/2016/585، المرفق) التي عُممت لهذه المناقشة المفتوحة، فإن تحسين الشفافية والكفاءة والشمول والمساءلة في أساليب عمل مجلس الأمن أمر ضروري إذا أردنا تحقيق المواءمة بين القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن السلام والأمن، والدعم الذي تتلقاه تلك القرارات من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء التي ليست جزءا من المجلس. وهذه العناصر الأربعة ضرورية لإيجاد ثقافة اتخاذ قرارات متسقة مع المصالح الجماعية. ويجب أن تكون هذه التفاعلات والحوار البناء مع الدول غير الأعضاء في المجلس تماما بمثابة دليل على تحديد الممارسات التي أثبتت نجاحها، وتلك التي تحتاج إلى تحسين، وتلك التي لم يتم إدراجها في أساليب عمل المجلس.

وإذ يصادف اليوم مرور عشر سنوات على اعتماد المذكرة الرئاسية S/2006/507– التي أصبحت مجموعة من التدابير التي يجب أن توجه أعمال المجلس – وبعد مرور ما يقرب من ست سنوات على المذكرة الرئاسية (S/2010/507) اللاحقة التي وسعت نطاق تلك الممارسات واستبدلتها، أود أن اتوجه بدعوة جدية تتعلق بكفالة تنفيذها الفعال وتحسينها المستمر.

وفي مجال الاتصالات، تقدر كولومبيا الجهود التي يبذلها، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مختلف رؤساء مجلس الأمن، الذين حافظوا بالتعاون مع رؤساء الجمعية العامة على الحوار الجاري، وأبقوا الدول الأعضاء مطلعة، في الوقت المناسب، على التطورات الحاصلة فيما يتعلق بعملية اختيار الأمين العام المقبل. وقد ساهم ذلك إسهاما كبيرا في شفافية العملية وشمولها للجميع. لذلك، نود أن نستكشف إمكانية تكرار هذه الممارسة، كي يتسنى تطبيقها على المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتوثيق، تعتقد كولومبيا أنه من الضروري كفالة أن تتضمن التقارير السنوية التي يقدمها المجلس إلى الجمعية العامة عنصرا تحليليا واسع النطاق، وأن تناقش الأسباب التي أدت إلى اتخاذه للقرارات، ولا سيما في الحالات التي يتخذ فيها المجلس إجراءات. ومن شأن ذلك كفالة أن تكون تلك التقارير مفيدة حقا بدلا من مجرد كونها تقريرا وصفيا، كما هو الحال الآن. وفيما يتعلق ببرنامج العمل، من الضروري استمرار الممارسة الجيدة المتمثلة في قيام رئاسة المجلس بنشر ما هو متوقع شهريا، وإبقاؤها محدثة، وجعلها متاحة للجمهور، وتعديلها عند الاقتضاء، وتعميمها على أعضاء المجلس مع التغييرات المناسبة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالشفافية، بات من الضروري بصورة متزايدة الابتعاد عن ممارسة عقد الجلسات المغلقة، بل عقد الجلسات المفتوحة أو العلنية على نحو أكثر تواترا، كي يتسنى للبلدان غير الأعضاء الإسهام في المداولات. وبهذه الطريقة، تعتقد كولومبيا اعتقادا راسخا أن التحسين المستمر لأساليب عمل مجلس الأمن وتنفيذها السليم سيعززان وسيحسنان التفاعل بينه وبين الدول الأخرى التي ليست أعضاء في المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن باكستان ترحب بالتحسن التدريجي في أساليب عمل مجلس الأمن، لا سيما منذ عام ٢٠٠٦. فقد تحققت هذه

التحسينات نتيجة الجهود التي يبذلها على وجه الخصوص الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، كان التبكير بانتخاب الأعضاء غير الدائمين في هذه السنة خطوة إيجابية. ونعتقد أن ذلك سيساعد الأعضاء غير الدائمين على القيام بدور أقوى وأنجع خلال فترة ولايتهم في المجلس.

ويحدونا الأمل في أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بالتعاون مع جميع أعضاء المجلس، سعيه إلى تحسين أساليب عمل المجلس، مما يساهم إسهاما إيجابيا في انفتاح المجلس وشفافيته ومساءلته.

وتؤيد باكستان التوصيات التي سيقدمها ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. علاوة على ذلك، وبالإشارة إلى طلبكم، سيدي، تقديم اقتراحات موجزة اليوم، تود باكستان أن تقترح ما يلي.

أولا، إن إجراء حوار مع عموم أعضاء الأمم المتحدة أمرٌ بالغ الأهمية. ففي نهاية المطاف، للدول الأعضاء التي لا تعمل في المجلس مصلحة كبيرة في قرارات المجلس.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن ينفذ المجلس مذكرته الرئاسية S/2014/565 نصا وروحا. وجاءت تلك المذكرة تتويجا لمبادرة باكستان، حينما كانت عضوا في المجلس في عام ٢٠١٣، لتحسين الاتصال وتبادل المعلومات داخل المجلس. ومن الأهمية بمكان الإصغاء لآراء الأعضاء غير الدائمين الحاليين بشأن تنفيذ المذكرة.

ثالثا، تقدر باكستان إجراء تقييم لتنفيذ المذكرة الرئاسية S/2014/268. فإجراء تقييم موضوعي للوفاء بالالتزامات المقطوعة في المذكرة أمر هام لضمان المشاركة الواسعة لأعضاء المجلس في الاضطلاع بمسؤوليات المجلس.

رابعا، لا بد من التشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة قبل صياغة ولايات حفظ السلام والموافقة عليها. فتلك المشاركة ستعالج العديد من المسائل المتعلقة بالقيادة والتحكم والاتصال والتنسيق والتحركات بين البعثات. كما أن تلك المشاورات ستساعد على توافق بعثات حفظ السلام مع الحقائق على أرض الواقع.

خامسا، يكتسي تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2013/630 أهمية خاصة لإدارة المجلس ولأعمال بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، من الضروري معرفة كيفية رؤية البلدان الرئيسية المساهمة بقوات لتنفيذ هذه المذكرة. وباكستان بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ترى أنه لا يزال يلزم القيام بالكثير من العمل لضمان إجراء مشاورات أعمق وأكثر جدوى بشأن جميع جوانب حفظ السلام. وقد يرغب رئيس الفريق العامل غير الرسمي في تجميع آراء جميع البلدان المساهمة بقوات التي تتكلم اليوم لتقييم تصور أصحاب المصلحة في هذا الصدد.

سادسا، وفيما يتعلق بأعمال الهيئات الفرعية للمجلس، تدعو باكستان إلى شفافية العمليات المؤدية إلى التمثيل المتوازن في أفرقة الخبراء التابعة للمجلس.

سابعا، وأخيرا، يكتسي ضمان استقلالية مكتب أمين المظالم أهمية حيوية لمعالجة الشواغل المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية في لجان الجزاءات. كما لا يوجد أي مبرر لقصر نطاق أمين المظالم على لجنة جزاءات واحدة فقط.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري للممارسة المعتمدة اليوم لعدم الشروع في العمل بشأن مسألة هامة إلا بعد الاستماع لآراء عموم الدول الأعضاء بدلا من اختتام الأعمال قبل منح الفرصة لغير الأعضاء في المجلس للتعبير عن أنفسهم.

فالمجلس، وفقا للميثاق، ملزم بالتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا حينما يصغي المجلس إليها قبل أن يتصرف بالنيابة عنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أولا أن أعرب عن تقدير حركة عدم الانحياز لكم، سيدي، وللرئاسة اليابانية للمجلس على عقد هذه المناقشة بشأن أساليب عمل المجلس وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية (S/2016/585، المرفق) بشأن المسألة.

ونظرا للقيد الزمني ولكون موقف حركة عدم الانحياز إزاء الموضوع المطروح تجسد في أيار/مايو ٢٠١٤ في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز، سأقتصر على التدابير المحددة التسعة التالية التي تدعو إليها حركة عدم الانحياز، بهدف تحسين أساليب عمل المجلس والنهوض بفعاليته في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية.

أولا، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، الذي لا يزال مؤقتاً منذ أكثر من ٧٠ عاماً، من أجل تحسين شفافية المجلس واخضاعه للمساءلة.

ثانيا، ينبغي زيادة عدد الجلسات العلنية، وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تتيح الجلسات فرصا حقيقية لمراعاة آراء وإسهامات عموم أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما الدول غير الأعضاء في المجلس التي تكون شؤونها قيد نظر المجلس.

ثالثا، ينبغي إبقاء الجسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية في حدها الأدنى، وينبغي أن تكون الاستثناء وليس القاعدة. وينبغي أن تكون الجلسات مفتوحة، ولا سيما حينما تشمل تقديم إحاطات إعلامية من المبعوثين أو الممثلين الخاصين للأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة.

رابعا، ينبغي أن يكون إنشاء المجلس للهيئات الفرعية متوافقا مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه، وينبغي أن تعمل تلك الأجهزة بطريقة تقدم معلومات وافية وفي الوقت المناسب عن أنشطتها لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

خامسا، إن التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ينبغي أن يكون أكثر شرحا وشمولا وتحليلا، وينبغي أن تقيم أعمال المجلس، بما في ذلك الحالات التي عجز فيها المجلس عن اتخاذ إجراء. كما ينبغي أن تشمل التقارير الآراء التي يعرب عنها الأعضاء خلال النظر في بنود جدول الأعمال. كما ندعو المجلس إلى توضيح الظروف التي يعتمد في ظلها النتائج المختلفة سواء كانت قرارات أو بيانات رئاسية أو بيانات صحفية أو غيرها من العناصر المقدمة للصحافة.

سادسا، على المجلس، عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، أن يقدم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة.

سابعا، على المجلس أن يضمن أن تكون تقييماته الشهرية شاملة وتحليلية وأن تصدر في الوقت المناسب. وقد تنظر الجمعية العامة في اقتراح معايير من أجل إعداد تلك التقييمات.

ثامنا، على المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار الكامل توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين وفقا للفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق.

تاسعا، ينبغي للمجلس أن يكف عن المحاولات المستمرة لتحويل القضايا المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن وعن تعدي الأخير على وظائف الجمعية وسلطاتها.

وترفض حركة عدم الانحياز استخدام مجلس الأمن أداة لتحقيق مصالح وبرامج سياسية وطنية، إذ أن تلك الممارسة تؤدي إلى تفاقم الحالات بدلاً من التخفيف من آثارها وتخالف وظيفة المجلس على النحو الوارد في الميثاق.

ونؤكد مجددا على ضرورة توخي اللاانتقائية والنزاهة والمساءلة في أعمال المجلس. وأي قرار يتخذه مجلس الأمن لبدء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أية دولة

عضو أو بشأن أية قضايا أخرى لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين يكون مخالفا للمادة ٢٤ من الميثاق. وفي تلك الحالات، تقوم حاجة إلى أن يبقى المجلس متقيدا بشكل صارم بسلطاته ووظائفه التي أسندها إليه الدول الأعضاء بموجب الميثاق.

وفي السنوات الأخيرة، تعجل مجلس الأمن في التهديد أو الإذن باتخاذ إجراءات إنفاذ في بعض الحالات، في حين ظل صامتا وعاجزا في حالات أخرى. وفضلا عن ذلك، لجأ المجلس بشكل متزايد إلى الفصل السابع من الميثاق كغطاء لتناول قضايا لا تشكل بالضرورة تهديداً مباشراً للسلام والأمن الدوليين. وبدلاً من اللجوء المفرط والمتسرع إلى استخدام الفصل السابع من الميثاق، ينبغي بذل الجهود للاستفادة بشكل كامل من أحكام الفصلين السادس والثامن لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وإذ نقترب من عملية تعيين أمين عام جديد للمنظمة، تؤكد حركة عدم الانحياز موقفها على النحو المبين في إعلان الجزائر الوزاري الصادر في أيار/مايو ٢٠١٤، إلى جانب الدور المحوري للجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام، وتعرب الحركة عن تأييدها للجهود الرامية إلى تدعيم وتعزيز دور الجمعية في ذلك الصدد.

وأخيرا، وبالنسبة لحركة عدم الانحياز، تشكل الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر أساسية ينبغي أن يراعيها مجلس الأمن في جميع أنشطته ونهجه وإجراءاته.

ويؤسفنا أن المجلس أهمل هذه العناصر الهامة في العديد من الحالات. ويمكن أن نجد أمثلة على تلك الإخفاقات في تردد المجلس في عقد مناقشات مفتوحة بشأن بعض المسائل ذات الأهمية الكبيرة وعقده لمناقشات مفتوحة غير مقررة بعد إرسال إخطارات انتقائية وممارسته المتمثلة في تقييد المشاركة في بعض المناقشات بصورة متكررة وفي التمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، لا سيما في ما يتعلق بترتيب البيانات خلال المناقشات المفتوحة والحدود الزمنية لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بشعور بعدم الارتياح ينبع من القول المأثور، ”الأمل هو أصل كل إحباط“. فكثيرون منا يصوغون بانتظام اقتراحات لتحسين الشفافية والفعالية والشمول في عمل مجلس الأمن. وبقيامنا بذلك، تبدأ بعض الآمال تراودنا حيال هذا الجهاز. غير أن هذه الاقتراحات، التي يدعمها الكثيرون، تظل بلا تنفيذ إلى حد كبير. وعلى الرغم من الجهود المستمرة، فإنه مما يؤسف له أن أفضل ما يقاس به التقدم المحرز في أساليب عمل المجلس ليس ما تم تحقيقه ولكن حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به.

واليوم، وعملا بمشورتكم، سيدي الرئيس، سأقتصر في تركيزي على جانبين ما فتئنا نتمناهما ولكنهما لم يتحققا قط. الأول هو الحاجة إلى تغيير العمليات المتبعة في العالم الخفي للهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وهذا العالم الخفي الذي أشير إليه يتألف من جميع نظم الجزاءات الـ ٢٦ التي تتصرف بالنيابة عن المجلس. وهي تتخذ إجمالا ألف قرار في المتوسط سنويا. ومع ذلك، فإنه نادرا ما يحيط رئيس أي من هذه الهيئات الدول الأعضاء أو وسائط الإعلام علما بالإجراءات في أعقاب اجتماعاتها.

السيد الرئيس، لقد ذكرتم في بيانكم أنكم تعقدون مؤتمرا صحفيا بعد كل جلسة مشاورات غير رسمية. كما أشرتم إلى أن جلسات الإحاطة الختامية غير الرسمية تصبح الآن ممارسة متبعة. ونشيد بكم على هذه الجهود، ولكنني أود أن أسأل لماذا لا تشمل هذه الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية العالم الخفي، حيث يُتخذ عدد من القرارات يفوق عددها في الجلسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية. ولماذا يجري إخبارنا بصورة

باهتة بالقرارات الإيجابية لهذا العالم الخفي ولا يتم إبلاغنا مطلقا بالقرارات السلبية عندما لا تُعتمد المقترحات؟

وعندما يجري التصويت على مشروع قرار للمجلس، نعرف جميعا طريقة تصويت كل عضو وتشرح الدول الأعضاء مواقفها. بيد أنه في العالم الخفي للهيئات الفرعية، لا يتم تقديم أي تفسير. ولا يقول أحد ما هو الأساس المنطقي للقبول. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يتم حتى إعلان الرفض على الملأ. ولا يشير أحد بصورة محددة إلى أولئك الذين لا يؤيدون طلبا ما. بل أن المقترحات التي لا تحظى بالقبول يجري دفنها دون اعتراف علني بأنه تم النظر فيها على الإطلاق.

وفي العالم الخفي، يلزم اتخاذ جميع القرارات بالإجماع، وهي ممارسة غير سائدة في المجلس ذاته. والاتجاه السائد الآن هو النظر في الوسائل الكفيلة بتقليص استخدام حق النقض في عمل المجلس نفسه، ويدعم العديد من أعضاء المجلس اليوم هذه الجهود. غير أنه في الهيئات الفرعية، منح جميع أعضاء المجلس حق النقض لأنفسهم بصفتهم أعضاء في لجان الجزاءات.

وفي العالم الخفي للهيئات الفرعية، أعفى اعتماد مبدأي إخفاء الهوية والإجماع فرادى الأعضاء من المساءلة. واعتمادا على عضويتها في هذه الهيئات، قد لا تنفذ الدول الأعضاء الأخرى أيضا العديد من القرارات التي تتخذها هذه الهيئات. وبإلقاء نظرة على تقارير التنفيذ المقدمة من الدول الأعضاء، والمتاحة على الموقع الشبكي للجان الجزاءات، نكتشف مدى قدمها؛ فهي قديمة ترجع إلى عام ٢٠٠٣ في معظم الحالات. ونرحب باعتماد المجلس لإجراء جديد لاختيار رؤساء الهيئات الفرعية. ونأمل أن يمثل بشيرا بحدوث تغيير أكبر في العالم الخفي بصورة عامة.

وأود تفصيل الجانب الثاني، والذي يتصل بعدم إضفاء الطابع المؤسسي على التفاعل والتشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. إن هذه مسألة أساسية منذ صدور تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) في عام ٢٠٠٠. وفي الآونة الأخيرة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2015/26، والذي لاحظ فيه أن عدم إجراء حوار فعال بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات يؤدي إلى إحباط جميع الأطراف ويقوض تنفيذ الولايات.

ومع ذلك، فلننظر إلى الأمثلة الأخيرة على التطورات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان خلال نفس فترة الستة أشهر. لقد كان هناك كلام ومقترحات بشأن زيادة عدد القوات وإمكانية توسيع نطاق ولايتها ونشر لواء للتدخل السريع واتخاذ تدابير لحماية المدنيين ودعوات إلى فرض حظر على توريد الأسلحة. ولم تُبذل في أي مرحلة جهود بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات بشأن أي من هذه المواضيع، وهو ما يمكن لبلدي، بوصفه أكبر مساهم بقوات في عملية حفظ السلام هذه، أن يشهد عليه. والمشاورات بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات لا تزال تحسنا، يطالب به الكثيرون في محافل مختلفة، ولكنه لم يُنفذ بعد رغم مرور سنوات على الاعتراف بضرورته. وأود أن أتساءل الآن: متى يحين الوقت لذلك؟

ويشكل المجالان اللذان تناولهما وفد بلدي اليوم مثالا على الهوة القائمة بين أساليب عمل المجلس ورغبات عموم الأعضاء في إجراء إصلاح هيكلي ووظيفي شامل. وعلى الرغم من هذه الهوة، لا تزال الهند ملتزمة بمواصلة السعي إلى إجراء إصلاح بعيد المدى بغية جعل المجلس على مستوى الغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود جميعا أن نرى مجلس أمن أكثر كفاءة وشفافية وأهمية يوفر لنا جميعا حلولا، لا أن يقودنا إلى طرق مسدودة. ولكي نوحد

قوانا في السعي إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بزيادة فعالية المجلس، أود أن أعيد التأكيد على آراء هنغاريا فيما أؤيد تماما البيانات التي أُدلي بها في وقت سابق بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وإنني أشكر اليابان على منحنا الفرصة للتفكير في هذا الموضوع الهام جدا.

وترحب هنغاريا بالطبع بالقرار ٣٢١/٦٩، الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. وقد أنشأ القرار عملية منظمة لاختيار الأمين العام المقبل. وحتى الآن، جرى بنجاح نشر أسماء المرشحين وعقد حوارات غير رسمية مما أسفر عن نتائج هامة. وأود أن أهنئ رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن على تعاونهما الناجح. ونأمل أن يتم تنفيذ هذه العملية الشفافة والشاملة للجميع بصورة كاملة والانتهاء منها في الوقت المحدد. ومع ذلك، نود أن نرى عملية أكثر شفافية خلال استطلاعات الرأي الشكلية كذلك.

وهنغاريا تؤيد التدابير التي تزيد من تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ونود أن تستمر العلاقة بين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة في التحسن من منظور زيادة الشفافية والاتساق. ولذلك، نقترح استخدام الأدوات الموجودة بالفعل بصورة أكثر فعالية وزيادة تطوير الممارسات والتدابير الحالية. ونود أن نقترح أن يقدم مجلس الأمن تقييما تحليليا وفنيا وشاملا لعمله في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة. ونود أن يواصل المجلس توسيع نطاق المشاورات والتعاون ليشمل الدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والمنظمات الإقليمية.

وينبغي للمجلس، حسب اعتقادنا، أن يزيد من عدد جلساته العلنية، والإحاطات الإعلامية التفاعلية، والمناقشات التفاعلية غير الرسمية، والجلسات التي يعقدها وفقا لصيغة آريا.

وينبغي للمجلس أن يعقد المزيد من الجلسات الختامية بغية تحسين تدفق المعلومات الموضوعية، وفهم مواقف المجلس من جانب كامل العضوية. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يستخدم الأدوات الموجودة لمنع ارتكاب الفظائع الجماعية. ونحن نؤيد الامتناع الطوعي عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، ونشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على دعم ما يسمى بمدونة قواعد السلوك، التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية ووقعت عليها ١١٢ دولة عضوا حتى الآن.

إن دور المحكمة الجنائية الدولية حيوي من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة عند غياب آليات المساءلة الجنائية الوطنية. ومن ثم، فإن لمجلس الأمن دورا خاصا يضطلع به بموجب نظام روما الأساسي، إذ يمكنه إحالة قضايا الدول غير الأطراف في النظام الأساسي إلى المحكمة من أجل محاسبة الجناة. وينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم سلطة الإحالة التي يتمتع بها بطريقة متسقة.

وتود هنغاريا كذلك أن ترى المجلس ينخرط في اتصالات واضحة، وأن يكون قادرا على ترجمة أعماله بوضوح وإظهارها للعالم الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي أن أعرض بإيجاز الاتفاق الذي توصلنا إليه مع هولندا في ٢٨ حزيران/يونيه، نظرا لعلاقته بأساليب عمل المجلس، وهو يقضي بتقسيم الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ في مجلس الأمن بحيث تكمل إيطاليا السنة الأولى وتكمل مملكة هولندا عام ٢٠١٨، في انتظار الانتخابات الفرعية. ويسرني أن أذكر هذه المسألة أيضا نيابة عن هولندا.

نحن الآن بصدد تحديد تعاوننا حول الأهداف والقيم المشتركة، ايمانا راسخا منا بأن هذا الاتفاق يبعث رسالة

سياسية إيجابية في مجال التعاون على مواجهة التحديات المشتركة، والإسهام في تحسين عمل المجلس. وفي هذا الصدد، ستسترشد إيطاليا وهولندا بمبادئ مثل الحفاظ على فعالية المجلس وأعمال أعضائه المنتخبين، مع كفالة أكبر قدر ممكن من الاستمرارية؛ وتفادي الازدواجية، والاستفادة من كل فرصة قبل كانون الثاني/يناير بغية الإعداد لفترة عضويتنا، وفقا لروح الفقرة المشتركة. وأود، إضافة إلى ذلك، أن أدلي ببعض الملاحظات المحددة.

ملاحظتي الأولى تتعلق بالرابط بين شفافية المجلس وانفتاحه وشموليته وفعاليته بالذات. فالصفات الأولى هي وسيلة لتحقيق المزيد من الصفة الأخيرة، بطبيعة الحال. ونظرا لأنني عملت في نيويورك إبان تسعينات القرن الماضي، يمكنني أن أشهد بأنه قد تم إنجاز الكثير فيما يتعلق بزيادة شفافية هذا الجهاز وانفتاحه.

ويمكن، علاوة على ذلك، إدخال تحسينات محددة مثل عقد مزيد من الجلسات الختامية غير الرسمية على غرار جلسات توليدو، مما يتيح المزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن أعمال الشهر. والحضور والتفاعل اللذان يتحققان في هذه الجلسات لهما دليل على شعبيتهما وفائدتهما بين الدول من غير الأعضاء في المجلس. وينبغي أن نستفيد من الجلسات المفتوحة بشكل أفعل، مثل المناقشات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات التي تعقد وفقا لصيغة آريا، وأن نواصل زيادة التركيز والتفاعل في المناقشات المفتوحة بإشراك جهات فاعلة غير حكومية، حسب الاقتضاء ولا سيما من المجتمع المدني. ويجب علينا زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل مع الأجهزة الرئيسية الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، وتوسيع نطاق التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، حسب الاقتضاء، أثناء ولاية البعثة. وينبغي لنا كذلك توسيع نطاق التشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق دعوة المنظمات ذات الصلة إلى المشاركة في جلسات المجلس السرية والعلنية، حسب الاقتضاء.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بإجراءات المجلس الوقائية، وهي أداة محددة تحت تصرف هذا الجهاز في إطار الفرع الحادي عشر من المذكرة S/2010/507 بشأن بعثات المجلس. ونحيط علما على نحو إيجابي بزيادة عددها وإبراز قيمتها – وقيمة بعثات التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام – من أجل فهم وتقييم الحالات المحددة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وتشير ملاحظتي الثالثة إلى الفرع الثالث عشر من المذكرة المشار إليها أعلاه، بشأن الأعضاء المنتخبين حديثا. وترحب إيطاليا باستفادة المجلس استفادة كاملة من تقديم موعد الانتخابات إلى حزيران/يونيه، وكذلك تقديم موعد دعوة الأعضاء المنتخبين حديثا على النحو المناسب إلى حضور جلسات المجلس. وترحب إيطاليا، في هذا الصدد، بالتزام المجلس بالموافقة مؤقتا على تعيين رؤساء الأجهزة الفرعية في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ضوء الترتيب القاضي بتقسيم الولاية مع هولندا، فإن اعتماد مذكرة الرئيس S/2016/619 سيساعد بالتأكيد الأعضاء الجدد في مجلس الأمن ليكونوا فعالين منذ اليوم الأول.

ونتطلع إلى المذكرة المستكملة والمحسنة بشأن أساليب عمل المجلس كدليل مفيد لعملنا في هذا الجهاز مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة دودا – بلونكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة اليوم. وبناء على طلب الرئاسة، سيكون إسهامي في هذه المناقشة مختصرا. لقد حددنا ثلاث مسائل تتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن نعتبرها ذات أهمية قصوى، ونود أن نبرزها اليوم.

أولاً، نلاحظ مزايا نظام الصياغة، مع التركيز بوجه خاص على فعالية عمل المجلس. غير أننا نشعر بالقلق لأنه من خلال سماحنا بالاحتكار الفعلي لصياغة الوثائق، فإننا نتخلى طوعا عن بعض مزايا التنوع والإبداع. فينبغي لجميع أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم الأعضاء غير الدائمين، أن يشاركوا في عملية الصياغة في جميع مراحلها، وأن يساهموا في المسائل التي تهمهم. ونشير، في هذا السياق، إلى المذكرة S/2014/268، وندعو إلى تغيير الترتيب لكفالة تقسيم المسؤولية عن صياغة النصوص بمزيد من التساوي.

ثانيا، استنادا إلى المناقشة التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن أساليب عمل الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن (انظر S/PV.7633)، فضلا عن المناقشات السابقة بشأن هذه المسألة، نود أن نحث أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم رؤساء الهيئات الفرعية، على مواصلة العمل بشأن تنفيذ المذكرات S/2012/937 و S/2014/393 و S/2016/170. ونعتقد أن من شأن إجراءات أكثر توازنا وشفافية وفعالية وشمولا، فضلا عن التعيين المبكر لرؤساء الأجهزة الفرعية، أن تفيدنا جميعا. وكذلك نرى قيمة الاستمرارية في عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، وكفالة تقديم إحاطات إعلامية غير رسمية وجلسات ينظمها الرؤساء المنتهية ولايتهم.

ثالثا، بينما نوافق في معظمنا على أنه ينبغي أن يتحول تركيز عمل مجلس الأمن أكثر في اتجاه منع نشوب الصراعات، لا نزال نرى نقصا في الأدوات الفعالة التي تخدم هذا الغرض. وندعو في هذا السياق مجلس الأمن والأمانة العامة إلى إحياء شكل الاحاطات الاعلامية لاستشراف الآفاق من قبل إدارة الشؤون السياسية بشأن المسائل المثيرة للاهتمام.

وبينما نقترب من بدء مجلس الأمن بعملية النظر في الترشيحات لمنصب الأمين العام، أغتنم هذه الفرصة كذلك لأناشد أعضاء مجلس الأمن الحفاظ على مستوى الشفافية والانفتاح والشمول وروح الحوار التي سادت حتى الآن عملية اختيار الأمين العام.

وهناك أكثر من ذلك بكثير من النقاط التي نود أن نثيرها اليوم. غير أننا على ثقة بأن المتكلمين الآخرين سيلفتون انتباه المجلس إليها. لذلك، أختتم كلامي بتوجيه الشكر إلى اليابان وغيرها من الرؤساء القديرين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على مر السنين على عملهم الرائع وإسهامهم في تحقيق مزيد من الفعالية والشفافية والمساءلة في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إدراكا مني لطلبكم بتوخي الإيجاز، سيدي، أود أن أتناول باختصار النقاط الثلاث التالية:

أولا، نرحب بالجهود التي يبذلها المجلس لزيادة الشفافية والشمول والكفاءة. ونحن نقدّر مبادرة اليابان إلى تعزيز وتبسيط المذكرة رقم ٥٠٧ بشأن أساليب عمل المجلس. ونرحب بالمذكرة S/2016/619 حول إعداد أعضاء المجلس المنتخبين حديثا واختيار رؤساء هيئات المجلس الفرعية.

ونؤيد ممارسة عقد مناقشات مفتوحة أكثر تواتراً، فضلاً عن عقد اجتماعات بصيغة آريا وجلسات الاختتام في نهاية الشهر. ونشجع مجلس الأمن على الانخراط بشكل أكبر في جلسات الإحاطة الموضوعية والمفصلة بشأن أنشطته الجارية، وكذلك في توثيق ونشر القرارات وغيرها من المسائل ذات الصلة.

ثانياً، تؤكد ألمانيا مجدداً دعمها للمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن التقييد الطوعي لاستخدام حق النقض ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المعنية بعمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثالثاً، إننا نعتبر المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة مهمة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة. ولذلك، نؤكد على أهمية زيادة التعاون وتبادل المعلومات بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية لتمكينهما من العمل معاً بفعالية والاضطلاع بولايتيهما.

ختاماً، نرى من الأهمية بمكان تحسين أساليب عمل المجلس، إلا أننا في حاجة ملحة أيضاً إلى إصلاح هيكلي شامل لمجلس الأمن. وقد شجعتنا نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء خلال المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام بشأن إصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بجميع أركان الإصلاح الخمسة. ومع ذلك، لم تدمج نقاط الالتقاء تلك في الوثيقة الإطاربة المحدثة التي تضم المواقف الأصلية للدول الأعضاء. ومن المهم أن نواصل السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن جميع المسائل الرئيسية الخمس خلال المفاوضات القادمة والانتقال مباشرة إلى مفاوضات تستند إلى نص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن نطاق التحديات التي تواجه مجلس الأمن اليوم ووتيرتها يجب أن يعززا عزمنا على ضمان فعالية المجلس ومرونته قدر الإمكان. وسأركز على ثلاثة مجالات رئيسية لإصلاح أساليب العمل، وهي الشفافية واستخدام حق النقض والإنذار المبكر ومنع نشوب النزاع.

أولاً، تعتقد أستراليا اعتقاداً راسخاً بأن الشفافية عنصر مهم لكفالة فعالية المجلس. والمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تكرس مسؤولية مجلس الأمن للعمل نائباً عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل. وعليه، يتعين على أعضاء المجلس أن ينخرطوا في مناقشات دورية مع عموم الأعضاء من خلال إحاطات إعلامية تقدم للمجموعات الإقليمية والتواصل مع البلدان المتأثرة. كما نؤيد زيادة استخدام الجلسات العامة والمناقشات المفتوحة والاجتماعات بصيغة آريا وجلسات الاختتام الشهرية. وعندما ينطوي الكثير من أعمال المجلس على قدرات غير الأعضاء أو يعتمد عليها لتنفيذ قراراته، لا بد من إشراك العضوية الأوسع في مداولات المجلس بشكل مناسب.

ثانياً، علينا أن نتحرك بسرعة وحسم وفي تناغم من أجل الاتفاق على قيود واضحة على حق النقض. وفي أحيان كثيرة، عجز المجلس عن الاضطلاع بولايته لأنه سمح بتغلب المصالح الضيقة على مصالح أضعف الفئات. وبالتالي، فإننا نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في دعوة أعضاء المجلس كافة – الحاليين والقادمين – إلى الالتزام بشكل لا لبس فيه بمدونة السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية – المكسيكية المكملة بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

ثالثاً، يجب تحسين أداء المجلس في التنبؤ ومنع تصعيد النزاع أو العودة إليه. وعلينا جميعاً مسؤولية في هذا الصدد. والتقييمات الصريحة والمستقلة والمؤاتية من الأمانة العامة بشأن الحالات التي يتعرض فيها السكان لخطر تكتسي أهمية كبيرة في هذا الصدد. والإحاطات الإعلامية للمستشارين الخاصين للأمين العام بشأن منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية مهمة للغاية لضمان أن يكون المجلس في وضع يمكنه من منع الفظائع الجماعية. ونشجع أعضاء المجلس على إعادة إحاطات استكشاف الأفق المنتظمة بشأن النزاعات الناشئة المحتملة. وكما لا يخفى علينا، فإن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تكون مقدمة للنزاع. وفي ضوء ذلك، نثني على الأمين العام على إحداث التغيير من خلال مبادرته ”حقوق الإنسان أولاً“، ونشجعه على استخدام صلاحياته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق بشكل أكبر من أجل استرعاء انتباه المجلس إلى الحالات من هذا القبيل.

ختاماً، وإذ نواصل التعامل مع تحديات متعددة ومتداخلة، ومنها الإرهاب وعدم الاستقرار والنزاع والهشاشة، نؤكد

أن إصلاح أساليب عمل المجلس ليست عملية بيروقراطية فحسب؛ بل هي من الأهمية بمكان لقدرة المجلس على الاضطلاع بولايته الأساسية – وللأرواح التي تعول عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل تقوم به اليابان بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ولا سيما التدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة مجلس الأمن وشفافيته وتفاعله. وقد أسهمت المذكرة الرئاسية الشاملة S/2010/507 في جعل عمل المجلس أكثر فعالية وشفافية.

وأسوة بالمتكلمين السابقين، وكما هو مطلوب في الورقة المفاهيمية (S/2016/585، المرفق) التي أعدت لهذه المناقشة المفتوحة، سأركز في بياني على تغطية ثلاثة مواضيع تتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن.

أولاً، فيما يتعلق بالشفافية، فإن مجلس الأمن هو المسؤول عن أساليب عمله، ويعود الأمر للمجلس لتعديلها. وفي الوقت نفسه، فقد أناط سائر أعضاء الأمم المتحدة بالمجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والمجلس يعمل نائباً عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقراراته لا بد أن تنفذها البلدان الـ ١٩٣ الأعضاء. وبالتالي، فإن أساليب عمل المجلس مسألة تعني جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد أحرز تقدم كبير خلال العامين الماضيين في مواءمة أساليب العمل مع الواقع العالمي الجديد، وأثبت المجلس روح الإبداع والمرونة عندما نشأت الحاجة إلى أداة جديدة للتعامل مع حالة معينة. ومع أن احتياجات معينة كانت هي الدافع إلى ذلك التطور الإيجابي، وليس الإصلاح الموضوعي، أعتقد أن استخدام الابتكارات المخصصة في حالات بعينها يبدو نهجاً واقعياً. وفي هذا الصدد، فقد أدخلت تحسينات على مسألة التواصل مع العضوية الكاملة – من خلال المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية والجلسات الاختتامية والإعلان عن أنماط مختلفة من الاجتماعات في يومية الأمم المتحدة والتعميم المبكر لمشاريع القرارات والإخطارات بشأن الجلسات الطارئة للمجلس.

ولكن، نحن بحاجة إلى تخصيص مزيد من الوقت لكي نسمع من الناس على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال الأشكال غير الرسمية كالاجتماعات بصيغة آريا، والتي توفر للمجلس أداة للتعرف على الآراء من خارج إطار الدول الأعضاء. والمزيد من الشفافية ضروري أيضاً في عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، التي ينبغي تشجيعها على مزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن المواضيع المتصلة بحفظ السلام ومنع نشوب النزاع والجزاءات.

ثانياً، وفيما يتعلق باستخدام أساليب العمل في منع نشوب النزاع، ثمة توافق واسع في الآراء على ضرورة تعزيز جهود الوقاية، بالنظر إلى الإقرار بأنه في النزاعات كما في الطب، فإن الوقاية ومنع النزاع أكثر كفاءة وأقل كلفة من العلاج. ولأن نشاط مجلس الأمن لا يقتصر على إنهاء النزاعات، بل يتعلق أيضاً بتجنب نزاعات المستقبل، من المهم ربط عمل المجلس بشأن السلم والأمن بخطة التنمية، فكما لا يخفى علينا، ما من سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام دائم.

إن تعزيز دور مجلس الأمن في الوقاية من خلال تقوية آليات الإنذار المبكر – كإحاطات استكشاف الأفق – والإحاطات الإعلامية بشأن التهديدات والحوارات التفاعلية غير الرسمية، يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في الكشف عن التهديدات الناشئة للسلم والأمن. وزيادة التفاعل مع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات وعناصر الشرطة، والممثلين الخاصين للأمين العام والمفوضين السامين، والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية تسهم أيضاً في منع نشوب النزاعات.

ثالثاً، المناقشات بشأن أساليب العمل يجب أن توضع ضمن السياق الأوسع لإصلاح مجلس الأمن. قد تكون لدينا آراء مختلفة حول هذا الموضوع، ولكن الواقع هو أنه، بدون تحديد قاسم مشترك لتوجيه النقاش بشأن إصلاح المجلس، فإن عدم الرضا، وحتى الإحباط بين الدول الأعضاء يمكن أن يحول العملية في اتجاه أقل إيجابية، مع احتمال أن يؤثر ذلك على مصداقية الأمم المتحدة.

إننا جميعاً نحتاج إلى مجلس قوي يواصل أداء دور حاسم في صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وفي عام ١٩٤٦، عندما أنشئت الأمم المتحدة، كان هناك ٥٠ بلداً مؤسساً، بينما تضم المنظمة اليوم ١٩٣ دولة عضواً. وفي عام ١٩٤٦، كان عدد سكان العالم ٢,٥ بليون نسمة. واليوم، نحن ٧,٣ بليون نسمة على وجه الأرض. وتكوين المجلس يجب أن يعكس ذلك الواقع الجيوسياسي والديموغرافي الجديد.

وعليه، نرى أنه يجب أن نواصل البحث عن حل بنّاء لمسألة إصلاح مجلس الأمن، جنبا إلى جنب الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة. وقد أبدى المجلس الإلهام والمرونة المطلوبين في بعض الأوقات الحاسمة. ويتعين علينا أن نعيد اكتشاف تلك العناصر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر اليابان على عقد هذه المناقشة وعلى قيادتها الممتازة لأعمال المجلس، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز، وممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي ننتمي إليه. وبالتالي، يجب علينا أن نتناول ثلاثة مجالات رئيسية تشير إليها تجربة عملنا في المجلس مؤخرا فيما يتعلق بتحسين التفاعل ونتائج عملية اتخاذ القرارات والشمول والمساءلة.

وفيما يتعلق بمرجع المبادرات، فإنه يجب أن تكون القاعدة العامة هي اختيار المواضيع ذات الأولوية أو تلك المتعلقة بالإجراءات الوقائية اللازمة، وتجنب إساءة استخدام المجلس لأغراض خارج وظائفه. وينبغي توجيه المناقشات العامة بواسطة المذكرات المفاهيمية التي تركز على تشجيع تبادل الأفكار، على أن تكون هناك أهداف واضحة للامتناع عن الخطاب الذي لا لزوم له. وتوفر المذكرة المفاهيمية التي أُعدت لهذه المناقشة (S/2016/585، المرفق) مثالا جيدا على ذلك.

ولا ينبغي أن يكون الاقتصاد في الإجراءات على حساب التنوع. وعليه، نوصي بتوخي الحذر في إصدار البيانات المشتركة لأعضاء المجلس. وينبغي ألا تحل الأشكال الجماعية محل الدور الفردي الذي يضطلع به الأعضاء المنتخبون الذين توفر آراءهم منظورات هامة إلا أنها كثيرا ما تُستبعد من الإعلانات الجماعية، وهو ما يعوق صنع القرارات بطريقة شاملة.

وتؤيد شيلي بحزم عقد الجلسات الاختتامية الرسمية والعامة في القاعة بمشاركة جميع أعضاء المجلس. فذلك الشكل يوفر وثيقة وترجمة رسميتين، الأمر الذي يكفل الشفافية ونشر أعمال المجلس وتحليلها إحصائيا على نحو ملائم للمساءلة. وينبغي أن تُوجَّه هذه الاجتماعات نحو التقييم العام مع إبراز المسائل الناشئة، وأن تشكّل أداة هامة لمشاركة الأعضاء العشرة المنتخبين، وبالتالي ينبغي ضمانتها. وفيما يتعلق بتواتر هذه الاجتماعات، ينبغي أن تعقد في بداية ونهاية عضوية الأعضاء العشرة المنتخبين على الأقل حتى تتيح حيزا يمكّنهم من تبادل الأولويات وتقييم ولاياتهم. ويمكن زيادة استخدام هذه الاجتماعات بواسطة المذكرات المفاهيمية وتعزيز التقييم والتبصر فيها. وقد كانت الجلسة الختامية المعقودة في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7616) تحت رئاسة أوروغواي مثالا ناجحا على ذلك.

ولن يتسنى لنا ضمان شفافية هذه الهيئة ومساءلتها إلا باستخدام الأشكال المعروفة واتباع قواعد واضحة. وفي حين نؤيد الإحاطات غير الرسمية التي عقدتها الرئاسة، فإنه لا ينبغي لها أن تحل محل الجلسات الاختتامية الرسمية، بل إن عليها أن تعززها وتكملها. ونلاحظ مع الشعور بالقلق، الاتجاه إلى الخلط بين هذه الأشكال التكميلية – ما دامت الإحاطات غير الرسمية هي في المقام الأول أداة لمساءلة الرئاسات بلا استثناء – في حين أن جلسات الاختتام الرسمية تتسم بطابع جماعي وعام لجميع أعمال المجلس.

وندعو إلى أن تشمل عملية صياغة القرارات والبيانات الرئاسية الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين على حد سواء. ويمكن ضمان ذلك في حالة البنود المتعلقة بالهيئات الفرعية عبر إعطاء دور أكبر لنواب رؤساء تلك الهيئات. ونكرر القول بأنه يجب أن يستلهم عمل المجلس الشفافية والدقة والتعاون الوثيق مع الجمعية العامة، بما في ذلك ما يتعلق بتعيين الأمين العام، ما يؤدي إلى ضمان عملية مفتوحة وشاملة تفضي إلى اعتماد القرارات بشأن هذه المسألة والشروع في التعيين من جانب الجمعية العامة.

ختاما، فعلى الرغم من أن استخدام حق النقض لا يشكّل أسلوب عمل في حد ذاته، إلا أن له تأثيرات سلبية على وحدة المجلس وعمله، ما يديم اختلال توازن القوى بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد ساندوفال كوخولون (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس، والمذكرة المفاهيمية التي أُعدَّت لهذه الجلسة (S/2016/585، المرفق). ونحن على ثقة بأن مداولاتنا ستمكننا من تجديد التزامنا بإحراز التقدم المستمر في تحسين كفاءة مجلس الأمن وشفافيته وتفاعله، فضلا عن أنها ستكون بمثابة أساس متين لتحديث مذكرة الرئيس (S/2010/507) بصورة فعالة.

ونشيد بالتقدم المحرز في بعض الممارسات، وفي تعزيز التدابير الأخرى الواردة في المذكرة S/2010/507 والمذكرات الرئاسية المتعاقبة بفضل العمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ولكننا نرى – آخذين في الاعتبار تجربتنا بصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة – ٢٠١٣-٢٠١٢ أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، ونود التشديد على ثلاث مسائل راهنة ذات صلة بأساليب عمل مجلس الأمن.

أولا، ما يزال السعي إلى المعلومات وتحقيق التفاهم بشأن أنشطة المجلس يشكّلان عنصرا أساسيا ومشروعا. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الجلسات العلنية، فإن استمرار عقد المناقشات المفتوحة التي تشجع على زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس، وعقد الكثير من الاجتماعات في إطار صيغة آريا في السنوات الأخيرة،، فإننا نعرب عن أسفنا لتزايد ندرة عقد الجلسات الختامية وضعف الاتصال المنتظم مع لجنة بناء السلام، لا سيما وأنها هيئة استشارية للمجلس وتضطلع بدور هام في منع تكرار نشوب التراعات، وكذلك ضعف الاتصالات المنتظمة مع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ثانيا، اتخذ المجلس في الماضي قرارات بشأن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية بطريقة متوازنة شفافة وشاملة للجميع ساعدت على تعزيز التغيير نظرا لأن هناك انطباعا بعقد مشاورات مغلقة بشأن العملية، لا سيما فيما يتعلق بأعضاء المجلس المنتخبين حديثا. ويأمل وفد بلدي في تعزيز هذه الممارسة والاتجاه في المستقبل. ومن الضروري أيضا ضمان أن تكون عمليات اختيار وتعيين مختلف أفرقة الخبراء أكثر شفافية وتوازنا

بهدف تحقيق أوسع تمثيل جغرافي ممكن، آخذين في الاعتبار بالتوجيهات الواردة في المذكرة الرئاسية S/2006/997.

ونولي أيضا أولوية لتحسين التفاعل الجاري بين الهيئات الفرعية – اللجان والأفرقة العاملة غير الرسمية – وجميع الدول الأعضاء. ونرحب في ذلك الصدد، بالمبادرات من قبيل المشاورات الرسمية المفتوحة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التي عقدتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في حزيران/يونيه.

ثالثا، أود أن أشير إلى عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل، وخاصة قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ الذي نرى أنه يسهم في زيادة الشفافية والشمول في هذه العملية وفق مبادئ توجيهية واضحة، كالرسالة المشتركة الموجهة من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، التي بيّنا وأوضحا فيها ذلك الإجراء. ويكتسي التدفق المستمر للمعلومات عن المرشحين وإجراء حوارات واجتماعات غير رسمية مع المرشحين قدرا كبيرا من الأهمية أيضا. ومن شأن كل ذلك أن يزيد من مشاركة عضويتنا، وهي كما نرى تمثّل جانبا أساسيا من جوانب هدفنا من وراء هذه العملية.

ومنذ صدور المذكرة الرئاسية S/2010/507، اعتمد المجلس عشرات المذكرات، ولكن كثيراً ما أسفر تنفيذها عن نتائج غير مرضية أو متناقضة. وبغية تيسير هذه المتابعة، فإننا نرحب بالاقتراح الوارد في المذكرة المفاهيمية بخصوص العمل على وثيقة شاملة بصيغة مذكرة رئاسية لتحديث المذكرة ٥٠٧ من أجل دعم جميع القرارات المتخذة بشأن أساليب العمل وتجميعها. ونتطلع إلى نشرها وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء. ونحن على ثقة بأن هذه الوثيقة سوف تراعي الانتقادات والمقترحات التي طرحت اليوم وفي المناقشات السابقة، مع ربط أساليب عمل المجلس ربطاً وثيقاً بالمساءلة أمام أعضاء المنظمة على نطاق أوسع. وتشير الممارسة المتبعة في الماضي إلى أن الأعضاء المنتخبين مسؤولون أمام المجموعات الإقليمية وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهم يميلون في معظم الأحيان إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وأفضل طريقة لتعزيز طابع المجلس التمثيلي وديمقراطيته تكمن في توطيد معايير المساءلة والشفافية. وهذا يؤدي، بالاقتران مع تعاون الأعضاء الدائمين، إلى زيادة التآزر في المجلس الذي يسعى إلى تحقيق هدفه المشترك ألا وهو تحسين أساليب عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إيمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشارك الآخرين في الإعراب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

إننا جميعاً متفقون على الحاجة إلى تبسيط أساليب العمل، ولكن السنوات التي مرت منذ عام ٢٠٠٧، على الرغم من إحراز بعض التقدم، قد أظهرت الصعوبات العديدة أمام تحقيق التقارب في مواقف الدول الأعضاء للتغلب على أوجه القصور الهيكلي لمجلس الأمن إزاء التهديدات والتحديات العالمية المستجدة. وهناك حاجة ضرورية تماما للتوصل إلى حزمة شاملة، حيث أن المزيد من التأخير سيظل يعرّض مجلس الأمن لخطر أن يصبح إما غير مؤهل أو متقاعساً عن التصدي للتحديات والأخطار العالمية القائمة أو الناشئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويحدونا وطيد الأمل في أن يعتزم الفريق العامل غير الرسمي في الأشهر المقبلة، وفقاً لبيان الرئيس، العمل على وضع وثيقة شاملة لاستكمال المذكرة الرئاسية S/2010/507، يكون من شأنها تعزيز جميع القرارات المتعلقة بأساليب العمل، مع المشاركة الكاملة في المناقشات ذات الصلة من جانب العضوية بنطاقها الأوسع.

وتعتقد جورجيا بوجوب النظر إلى نقاش أكثر تركيزاً وإيجازاً يجري وفقا لصيغة مناقشة مفتوحة باعتباره أداة هامة

في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وإن تبسيطاً مجدياً لطرائق العمل ينبغي أن ينطوي أيضاً على إصلاح استخدام حق النقض، وطرائق ومبادئ صنع القرار في مجلس الأمن، وزيادة المساءلة أمام الجمعية العامة.

وفي ضوء خبرتنا، عمدنا رسمياً إلى تأييدنا بالفعل للاقتراح الفرنسي – المكسيكي المشترك المتعلق باستخدام حق النقض في مجلس الأمن – وهنا أود أيضاً أن أكرر دعمنا الكامل له – وكذلك للمبادرة التي قدمتها ليختنشتاين بشأن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وعندما قلت الخبرة الخاصة بنا، فأنا لم أعنِ ممارسةً نظريّة بل حقيقةً فعليةً مؤسفة – عندما أمضى عضو دائم في مجلس الأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا باستخدام حق النقض منفرداً، رغم كونه طرفاً في الصراع. ولقد واجهنا سيناريو ينطوي على مفارقة، إذ انسحبت الأمم المتحدة عندما كانت الحاجة ماسة للغاية إلى وجود أممي بعد حرب شاملة. وفي أعقاب ذلك، ظلّت ٢٠ في المائة من أراضي بلدي تحت الاحتلال العسكري الأجنبي غير القانوني بعد موجات من التطهير العرقي.

وينبغي لنا جميعاً أن نتعلم من هذه الأمثلة. لذلك، تعتقد جورجيا أن حق النقض ينبغي تقييده في ظل الظرفين التاليين: أولاً، عندما يتخذ مجلس الأمن قراراً يهدف إلى منع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية؛ وثانياً، عندما يكون أحد الأعضاء الدائمين معنيا بالصراع قيد النظر، وبالتالي لا يستطيع ممارسة حقوقه دون تحيز.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن دعمنا الثابت لهذه العملية. لقد شاركنا في المناقشات السابقة، ونحن مصممون على مواصلة الإسهام في هذه العملية الهامة جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد تيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونعرب عن تقديرنا لليابان على قيادتها المديدة والمتسقة بشأن هذا الموضوع الهام. لقد صدرت المذكرة الرئاسية S/2006/507 لأول مرة في ظل رئاسة اليابان للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى عام ٢٠٠٦.وتم تحديث المذكرة ٥٠٧ عام ٢٠١٠ في ظل رئاسة اليابان أيضا. والذكرى السنوية العاشرة للمذكرة ٥٠٧ هي الوقت المناسب للنظر في التقدم الذي أحرزناه.

غير أن التقدم هو مفهوم نسبي. ويجب أن يُقاس عددُ الخطوات المتخذة إلى الأمام بالمقارنة مع طول الرحلة، والشوط الذي قطعناه انطلاقاً من نقطة البداية. وفي هذا الشأن، يسرّ وفد بلدي أن يشير إلى إحراز تقدم جيد في مجال الشفافية، بمساعدة من التطورات التكنولوجية. وقد حدثت زيادة في عدد المناقشات المفتوحة، وفي الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي قدّمت إلى أعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الأوسع عن أعمال المجلس منذ صدور المذكرة ٥٠٧ لأول مرة، أي قبل ١٠ سنوات. ويجري بثّ المزيد من الاجتماعات على الإنترنت. ويتم نشر المزيد من المعلومات الآن من خلال الموقع الالكتروني للمجلس، ويومية الأمم المتحدة، وعلى مواقع وسائط التواصل الاجتماعي.

غير أن الشفافية ليست غاية في حد ذاتها. إنها وسيلة لتعزيز المساءلة والإجراءات الأكثر فعالية من جانب المجلس. وفي هذا السياق، إن مزيدا من الظهور لا يؤدي بالضرورة إلى المزيد من المصداقية. فالبيانات النمطية في المناقشات المفتوحة، حيث يجري اجترار المواقف المعروفة سلفاً، لا تفعل سوى القليل لإجراء تحسينات على أرض الواقع. لذلك، فإننا نقدّر التزام اليابان بتقبل الآراء المعرب عنها اليوم، ونشجّع المجلس

على المشاركة بشكل أكثر جدوى مع عضوية الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، ولا سيما البلدان المتضررة والمنظمات الإقليمية، أثناء جلسات الإحاطة الاعلامية غير الرسمية والاجتماعات التي تعقد وفقا لصيغة آريا. ومن شأن ذلك تحسين نوعية المناقشات وتعزيز التفاعل الموضوعي بين المجلس والجمعية العامة، الأمر الذي يمثل خطوة هامة نحو الشفافية والمساءلة الحقيقية. وهناك عدد من المجالات الأخرى التي تهمّنا ونود إثارتها وهي غير مدرجة تحديدا في المذكرة ٥٠٧.

أولاً، ثمة خطوة عملية يمكن للمجلس أن ينظر فيها لزيادة الشفافية والمساءلة هي اعتماد نظامه الداخلي. ويصادف اليوم مرور ما يزيد على ٧٠ عاماً بقليل منذ أن اعتمد المجلس نظامه الداخلي المؤقت لأول مرة. وبعبارة أخرى، فقد جرى تطبيقه على أساس مؤقت لمدة أطول بكثير من الفترة التي قضاها في الخدمة معظم الدبلوماسيين الذين يجلسون في المجلس. ومن المؤكد أن الوقت قد حان ليعتمد المجلس نظامه الداخلي في نهاية المطاف. ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة صغيرة، ولكنها حيوية، نحو إظهار التزام المجلس بالشفافية والمساءلة.

ثانياً، من حيث الفعالية، هناك أمثلة على الطريقة التي استطاع المجلس بها، أو لم يستطع، الاستجابة للتطورات البالغة الأهمية. فالسجل يحوي من هذا وذاك. ولقد استُخدم حق النقض كثيرا جداً في الماضي لمنع إجراءات التصدي للجرائم الفظيعة، على حساب العديد من الأرواح البريئة. ولهذا، يسرنا أن نشير إلى أنّ هناك المزيد من التأييد والتحرّك لصالح الحد من استعمال حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ولقد أيدت قرابة ١٠٠ بلد المبادرة الفرنسية – المكسيكية التي تدعو الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى التعهّد طوعا وجماعيا بعدم استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية المعترف بها. وهناك عدد يفوق ١١٢ بلداً، بما في ذلك وفد بلدي وثمانية أعضاء في مجلس الأمن، من بينهم اثنان من الأعضاء الدائمين، يدعمون أيضا مبادرة فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك تتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب. وتكرر سنغافورة دعوتها أعضاء المجلس الدائمين إلى الامتناع عن استخدام حق النقض بغية عرقلة عمل المجلس الذي يهدف إلى منع أو إنهاء الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وإذا اضطروا إلى ذلك، فينبغي أن يشرحوا لعموم أعضاء الأمم المتحدة السبب الذي يدعوهم إلى الإحجام عن دعم المبادرات الهادفة إلى منع الفظائع الجماعية أو إنهائها. وهذا الشرط سيساعد على جعل المجلس أكثر خضوعاً للمساءلة عن أعماله أمام العضوية الأوسع نطاقاً وأمام المجتمع الدولي، أو عن تقاعسه عن العمل.

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن يتم اتخاذ خطوات إضافية نحو تعزيز سياسة الشمول في عمل المجلس.

ويشجعنا حتى الآن السلوك الذي يُنتهج، تحت قيادة رئيس الجمعية العامة، في عملية اختيار الأمين العام المقبل. ونأمل أن يعمل المجلس مع رئيس الجمعية العامة للإبقاء على الروح القوية من الشفافية والشمول في العملية التي شهدناها حتى الآن. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن المجلس سيجري قريبا أول استطلاع للرأي غير رسمي لاختيار الأمين العام المقبل. ومع ذلك، يؤسفنا أن نسمع من رئيس الجمعية العامة أن نتيجة استطلاع الرأي لن تبلّغ إلى إعضاء الأمم المتحدة على نطاق واسع.

لذلك، نضم صوتنا إلى أصوات رئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء الأخرى في حث المجلس على التواصل بمزيد من الانفتاح مع الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة جدا، بما يتماشى مع المعيار الجديد من الانفتاح والشفافية الذي يعتمده رئيس الجمعية العامة في هذه العملية. وترحب سنغافورة بالفرص من قبيل هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة

المسألة الهامة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن. وفي ظل قيادة اليابان، نتطلع إلى إحراز نتيجة مجدية من شأنها أن تساعد على تعزيز فعالية المجلس ومصداقيته، فضلا عن تعاونه مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة لِيند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): تعلن إستونيا، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا. إن إستونيا وبالتعاون مع كوستاريكا ما فتئت في طليعة فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن مسألة تعيين الأمين العام المقبل. لذلك، أود أن أشدد على بضع نقاط بشأن هذا الموضوع.

طيلة العملية الحالية – التي تتصف بالشفافية والشمول على نحو تاريخي – والتي تسعى بنجاح إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، شهدنا أهمية التواصل الفعال والموضوعي بين مجلس الأمن والعضوية الواسعة. وفي هذا الصدد، نعتبر الاجتماعات الشهرية التي تّعقد بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة والتقارير الواردة من هذه الاجتماعات مفيدة جدا. وعلى وجه الخصوص، إن جلسات الاستماع التي تعقدها الجمعية العامة، والتي تتيح لأول مرة لجميع الأعضاء في المنظمة والجمهور على الصعيد العالمي تقييم المرشحين، تشهد على تفاني الدول الأعضاء تجاه الرؤية التي وضعتها اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، ومفادها أن الأمين العام، أكثر من أي شخص آخر، ينبغي أن يدافع عن الأمم المتحدة ككل.

وبوصف إستونيا عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فهي تشجع المرشحين على المشاركة في جميع عناصر عملية الاختيار. وإن إجراءات الجمعية العامة تكللت بالنجاح، ومجلس الأمن يخطط لعقد أول استطلاع للرأي يتعلق بالمرشحين في غضون بضعة أيام. ولقد أكدنا على حاجة مجلس الأمن إلى إبقاء الجمعية العامة على علم بأية تطورات، وشجعنا على التواصل المنتظم والوثيق بين رئيسي الجهازين. ونتوقع من التغيير الإجمالي في العملية أن يجلب معه نهجا محدثا من مجلس الأمن. علاوة على ذلك، نحن نمر بالمرحلة الأكثر أهمية في عملية الاختيار، ونود أن نراها وهي تتكلل بالنجاح.

ونود أيضا أن نذكّر بأنه من اختصاص الجمعية العامة إعداد مشروع القرار النهائي بشأن تعيين الأمين العام. وإننا على إدراك بأن مناقشة العناصر التي ستدرج في مشروع القرار سوف تجري في الجمعية العامة قريبا. وبالنسبة إلينا، بالإضافة إلى وضع عملية أكثر شمولا وملكية أوسع نطاقا – تمشيا مع التوقعات الراهنة – ما برح الهدف يتمثل في تعزيز مؤسسة مكتب الأمين العام من خلال جعله أكثر تمثيلا. ونأمل أن يكون تتويج عملية الاختيار مشجعا لأن العملية برمتها قد طال أمدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى النقاط الواردة في البيان الذي أدلِيَ به في وقت سابق اليوم باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي نحن عضو فيه، نود أن نساهم بالنقاط الموجزة التالية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

إننا نقدر الجهود التي بذلها المجلس خلال السنوات القليلة الماضية، على النحو المبين في المذكرة الرئاسية S/2010/507 وتحديثها S/2016/619. وقد أدت تلك التدابير معا إلى إجراء تحسينات حقيقية من خلال تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة في عمل المجلس؛ بيد أن تنفيذها غالبا ما يفتقر إلى الاتساق.

إن التحسينات التقنية والعملية هامة. وسنواصل العمل مع الآخرين بغية اقتراح تغييرات مجدية على المجلس من أجل المضي

في تحسين أدائه. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشجع عملية مفتوحة في تعيين رؤساء الهيئات الفرعية – وهو التغيير الذي نرى أن من شأنه أن يشكل تحسينا طال انتظاره. ونعتقد أيضا أن أهم تغيير محد يمكن للمجلس أن يحققه هو الطريقة التي يعالج بها بعض أكبر المهام التي لجميع الدول الأعضاء مصلحة مباشرة فيها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة تحديات رئيسية.

أولا، إن سمعة المجلس قد تقوضت بسبب عدم قدرته على منع ارتكاب الفظائع الجماعية والتصدي لها على نحو فعال. فالإخفاقات في سربرنيتسا ورواندا هي لطخة دائمة في سجل المجلس. وعلى الرغم من جميع النداءات التي تقول ”لن يتكرر هذا أبدا“، لم يحدث سوى القليل عمليا. وحالة سوريا بشكل خاص تبيّن على أساس يومي استمرار شلل المجلس والخلل القائم في طبيعته إزاء الحالة التي تؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة بأسرها، وتتصف بارتكاب الفظائع الجماعية الممنهجة من جانب أطراف الصراع.

وبالتالي، فإن مدونة قواعد السلوك بشأن الفظائع الجماعية التي صاغها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وذُكرت مرارا في مناقشة اليوم، تشكل بادرة أمل. لقد دعمتها ١١٢ دولة. وندعو بقية الدول الأعضاء إلى دعم هذا الالتزام السياسي الهام، ونتطلع إلى مناقشة تنفيذه مع أعضاء المجلس والكيانات ذات الصلة في الأمانة العامة. ونتطلع أيضا إلى إحراز تقدم ملموس في المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن وضع قيود على استخدام حق النقض في مواجهة الحالات التي تنطوي على الفظائع الجماعية.

ثانيا، إن عملية تعيين الأمين العام المقبل قد ولّدت قدرا كبيرا من الاهتمام خارج هذا المبنى، ليس أقله بسبب العملية التي جرى تحسينها بشكل كبير في الجمعية العامة. ولأول مرة، تتاح الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء للتحاور مع المرشحين علنا، وتقييم مؤهلاتهم بصورة مباشرة. وبقدر ما تتصف به هذه الخطوات من أهمية، يجب أن يقابلها دور لمجلس الأمن في عملية التعيين. وكخطوة أولى، فإن نتائج جولات التصويت غير الرسمي، الذي يبدأها المجلس هذا الأسبوع، ينبغي أن تكون شفافة لصالح جميع الدول الأعضاء.

بيد أن الطريقة التي يؤطر فيها المجلس توصيته إلى الجمعية العامة من أجل أن تنظر في مشروع القرار النهائي بتعيين الأمين العام لها أهمية قصوى. وتوخيا للتوازن المؤسسي، ينبغي للمجلس أن يقصر توصيته على أسم واحد أو أكثر من الأسماء لتنظر فيها الجمعية العامة. وينبغي للجمعية بدورها أن تبرم اتفاقا بشأن عناصر من قبيل مدة الولاية، وما إذا كان ينبغي أن تكون ولاية واحدة – حسبما نعتقد – وبشأن المسائل الأخرى التي نأمل أن يتم تحديدها أثناء الأسبوع المقبل.

أخيرا، نود أن نشدد على ضرورة قيام المجلس بدور أكثر فعالية بوصفه المنفّذ للمساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وفي حالات مثل سوريا، ولكن أيضا في العديد من حالات ما بعد الصراع الأخرى، ينبغي أن يطلب المجلس المساءلة كجزء من عملية المصالحة التي يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. وحيثما يكون الأمر ممكنا وواقعيا، ينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية، لما تبذله من جهود بغية كفالة هذه المساءلة بموجب أنظمتها الوطنية، وبمساعدة من الكيانات الدولية عند الاقتضاء.

وإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية هي بالطبع خيار متاح للمجلس، شريطة أن تصحبها إرادة سياسية صادقة لكفالة المساءلة، بدلا من أن تكون نتيجة زائلة بسبب الانتهازية السياسية. والإحالات حتى الآن أسفرت عن نتائج محدودة جدا وكانت نعمة مختلطة، سواء بالنسبة إلى ضحايا الجرائم المذكورة أو إلى المحكمة ذاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلّغ جميع الوفود المعنية بأنه نظرا للعدد المحدود من المتكلمين المتبقين، وذلك بفضل استخدام الوقت حتى الآن بكفاءة، فإنني لن أعلق هذه

المناقشة المفتوحة للغداء كما كان مقررا من قبل. وأعتزم أن نستمر حتى المتكلم الأخير.

أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا.

السيد ميندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تود كوستاريكا أن تشكركم وتشكر وفدكم، سيدي، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى قيادتكم للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن كوستاريكا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وهو الذي ساهم بصورة مسؤولة جدا في مناقشة مختلف جوانب أنشطة مجلس الأمن.

إننا نعيش في زمن تقوم فيه الشفافية في عمليات صنع القرار ومساءلة الممثلين أمام من يمثلونهم على مبادئ راسخة بشكل متزايد للمنظمة. وتمثل المذكرة الرئاسية S/2010/507، بصيغتها المحدثة، معلما هاما في تاريخ مجلس الأمن وقبل كل شيء بالنسبة للشفافية. وتتناول المذكرة العديد من شواغل أعضاء المنظمة، وتحل بعضها، على الأقل نظرياً.

ونرحب بالتقدم المحرز في العام الماضي بشأن مسائل هامة للغاية مثل الوثائق؛ وانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في موعد أبكر بستة شهر مقارنة بالسنوات الماضية؛ وعملية اختيار الأمين العام المقبل التي عززت الشفافية ومشاركة الدول الأعضاء والمجتمع المدني؛ والدعوة إلى عقد المزيد من المناقشات المفتوحة الشهرية بشأن المواضيع الشاملة ذات الأهمية لجميع الأعضاء؛ والجلسات الاختتامية التي تهدف إلى عرض تفاصيل العمل الشهري للمجلس أمام جميع الدول الأعضاء؛ ونشر برنامج العمل الشهري للمجلس.

ولكن استعراض ممارسات المجلس يقودنا أيضا إلى استنتاج أن التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ الاتفاقات والقواعد المعتمدة لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، ترى كوستاريكا أنه ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما أكبر لإسهامات الأعضاء ذوي المصالح المشروعة في قرارات المجلس، أو الذين يتأثرون بها. وبالمثل، ينبغي أن تكون الاتصالات بين المجلس وهيئاته الفرعية ومع بقية أنحاء المنظمة مباشرة وشفافة بقدر أكبر.

إن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن قد أصبحت معروفة على الملأ بشكل متزايد، ولكننا ما زلنا بعيدين عن روح المبدأ التوجيهي الوارد في القاعدة التي تنص على أن على مجلس الأمن أن يعقد جلسات علنية ما لم يقرر خلاف ذلك. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه لا بد من اعتماد النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن رسميا ونهائيا بهدف زيادة الشفافية والمساءلة والتنظيم ووضع حد للطابع التقديري المفرط للإجراءات التي يتخذها المجلس.

ونكرر الحاجة إلى تحسين العلاقات والاتصال والتعاون بين الجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة والمجلس، دون تجاوز الولايات المحددة لكل هيئة من هذه الهيئات والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بهدف العمل معا لصون السلم والأمن الدوليين.

كما نحتاج إلى المزيد من الشفافية في أعمال الهيئات الفرعية. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز التحسينات في صياغة التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة من خلال إشراك الدول الأعضاء في مناقشة غير رسمية وتفاعلية خلال عمليتي الصياغة والتقديم إلى الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتضمن تقرير المجلس مناقشة أكثر تحليلا لأعماله اليومية، وينبغي ألا يكون مجرد وصف للأعمال التي يضطلع بها.

وختاما، نشدد على الحاجة إلى مواصلة الجهود التي نبذلها من أجل تحديد القيود على استخدام حق النقض، مثل حظر استخدامه في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان، على النحو الذي اقترحه فريق المساءلة والاتساق والشفافية في مدونة السلوك التي وضعها.

ويؤكد وفد بلدي اقتناعه بأن أساليب عمل مجلس الأمن جانب أساسي من إصلاحه الشامل. وسيضفي تنفيذ التدابير المتفق عليها لتحسين أساليب عمل المجلس واعتماد تدابير جديدة فعالية أكبر على الإجراءات التي يتخذها المجلس وسيسهم في شفافية عمل المجلس وقابليته للمساءلة. ولذلك، نحن مقتنعون بأن إجراء إصلاح جوهري لأساليب العمل سيساعدنا على إزالة العقبات التي تمنع أحيانا مجلس الأمن من الاضطلاع بولايته بشكل كامل على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وتتسبب في توتر علاقة المجلس بالأجهزة الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

ولا شك أن المجلس يستحق شكرنا العميق وتقديرنا على جهوده الرامية إلى حماية الدول والشعوب من ويلات الحروب والنزاعات على مدار ما يقرب من ٧١ عاما على وجوده. غير أن الإصلاح والتكيف مع العصر أمر ضروري دائماً لجعل المجلس على مستوى الغرض المنشود منه قدر الإمكان. وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومختلف قطاعات المجتمع المدني على نحو متزايد إلى الإصلاح لجعل المجلس أكثر شفافية وكفاءة وفعالية وأكثر قابلية للمساءلة وأكثر تمثيلا.

وهناك انتقادات بأن المصالح الوطنية والجغرافية السياسية يجري تقديمها على المهمة الأساسية لمجلس الأمن وهي صون السلم والأمن الدوليين. ولتهدئة الانتقادات والشكوك بشأن خدمة المجلس لمصالحه الذاتية، فإن واحدة من السمات الرئيسية للمجلس بعد إصلاحه ستكون أن تقطع جميع الدول الأعضاء التزاما بعدم التصويت، خلال فترة عضويتها في المجلس، ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية معروض على المجلس يتعلق باتخاذ إجراءات حاسمة وحسنة التوقيت لمنع أو وقف ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن شأن ذلك أن يشمل بالضرورة التزاما من جانب أعضاء المجلس الدائمين بالامتناع عن استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على تلك الجرائم.

وفي ذلك السياق، فإن الأمم المتحدة بصفة عامة والمجلس بصفة خاصة سيكتسبان قدرا أكبر من الشرعية والسلطة إذا استطاعا وضع معايير واضحة وفعالة لتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية. وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أنه في الحالات التي يتضح فيها ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية وجرائم الحرب، ينبغي ألا يُفسر عمل المجتمع الدولي على أنه فرض غير مبرر أو قيد على سيادة الدول، شريطة أن تحترم الإجراءات المقترحة الوسائل القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية.

وبغية صون وزيادة تعزيز سلطة المجلس، سيكون من المناسب أن ينظر بجدية في دعوات الدول الأعضاء لجعل المجلس أكثر تمثيلا بما يجسد على نحو أفضل الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة. وفي حين أن الداعوات إلى مجلس أكثر تمثيلاً ليست بالضرورة بدافع إنكار الذات، وفي حين أن توسيع عضوية المجلس لن يكون ضمانا لقدر أكبر من الكفاءة، فإن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً هو من بين عناصر التقارب التي اقترحتها أغلبية الدول الأعضاء أثناء الاجتماعات غير الرسمية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن التي عقدت خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. إن رفض أو

تجاهل عناصر التقارب هذه لن يكون مفيدا لصورة لمجلس أو مصداقيته أو سلطته.

ومن العناصر الأخرى التي ما فتئت تنبثق عن المشاورات والمناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن الدعوة إلى قدر أكبر من الشفافية. وقد ازدادت تلك الدعوات قوة خلال الأشهر الماضية، ليس في سياق المسألة الأكبر المتمثلة في تنشيط أعمال الأمم المتحدة التي بلغت عامها الـ ٧١ فحسب، بل في السياق الأكثر إلحاحا لاختيار الأمين العام المقبل للمنظمة.

كما تشمل الدعوة إلى المزيد من الشفافية الحاجة إلى الاستمرار في تحسين سبل وأساليب الحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة وشركائها. وتقترح كذلك زيادة معقولة في عدد المناقشات المفتوحة للمجلس، مع إدراك الأهمية الكبيرة للمشاورات المغلقة.

وتمتد الحاجة إلى مزيد من الشفافية أيضا إلى أساليب العمل في الهيئات الفرعية للمجلس وإجراءاتها، وبخاصة لجان الجزاءات، بغية ضمان وتعزيز حماية الحقوق الأساسية للأفراد وإقامة سيادة القانون. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن ضرورة كفالة إجراءات عادلة وواضحة لإدراج أسماء الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات وشطبهم منها والنظر في الاستثناءات الإنسانية.

إن إصلاح مجلس الأمن يتطلب حصافة بالغة وحكمة ورحابة صدر وعزيمة من جانب الجميع. وفي نهاية المطاف، يجب أن يسترشد أي إصلاح حقيقي لمجلس الأمن بمهمته الأساسية، أي صون السلم والأمن الدوليين على نحو فعال. وحينما يُقضى الأمر، وأيا كان شكل المجلس وحجمه في نهاية المطاف، فإن المجلس بعد إصلاحه يجب أن يكون أفضل تجهيزا من أي وقت مضى ليحمينا والأجيال المقبلة من الويلات التي لا توصف للإبادة الجماعية والفظائع الوحشية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل، هي: اختيار الأمين العام المقبل، وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يصبح أكثر انفتاحا وشفافية، ودور الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن.

أولا، فيما يتعلق بعملية اختيار الأمين العام الجديد، يسرنا أن نرى أن عملية الاختيار هذه المرة أكثر انفتاحا وشمولا، مما يمكن من تحسين التدقيق في مدى ملاءمة المرشحين من جانب الدول الأعضاء والجمهور العام. وظل التعاون متميزا بين الجمعية العامة والمجلس بشأن تلك المسألة. ومن خلال الحوارات غير الرسمية مع المرشحين، التي ينظمها رئيس الجمعية العامة، قدم المرشحون رؤاهم للتدقيق فيها من جانب الدول الأعضاء. وللمرة الأولى في التاريخ، أعلن عدد متساو من الرجال والنساء ترشحهم. ونحث مجلس الأمن على التحلي بروح الانفتاح والشفافية طوال جميع مراحل العملية. فلا عودة إلى ممارسات الماضي. وكحد أدنى، نتوقع من مجلس الأمن أن يعلن نتائج استطلاعات الرأي الميدانية المختلفة من خلال رئيس الجمعية العامة. ونحن على اقتناع بأن زيادة الشفافية والانفتاح التي أدخلت على عملية الاختيار قد أبرزت بالفعل صورة الأمم المتحدة وحسنتها.

ثانيا، ينبغي أن يصبح الوصول إلى أعمال مجلس الأمن أكثر سهولة. ونقدر كون المجلس يعقد عددا كبيرا من الجلسات العلنية، ونشجعه على وضع تدابير لتمكين الدول الأعضاء من

أن تكون مطلعة على نحو فعال على المواضيع التي تناقش في إطار بند ”أية مسائل أخرى“ خلال المشاورات المغلقة. كما توجد سبل لتحسين تدفق المعلومات. وحينما تعتمد البيانات الصحفية والبيانات الرئاسية، فإنها تستغرق ساعات، إن لم يكن أياما، قبل أن تتاح على الموقع الشبكي لمجلس الأمن. ومن الضروري أن يصبح الوصول إلى أعمال المجلس أكثر سهولة لعموم الدول الأعضاء، وبالتأكيد، للجمهور.

ثالثا، يشكل تقديم انتخابات مجلس الأمن إلى وقت مبكر من هذا العام خطوة هامة تمكن الأعضاء الجدد من الاستعداد بشكل أفضل لفترة ولايتهم كأعضاء. ونرحب بالمذكرة التي اعتمدها المجلس يوم الجمعة (S/2016/619)، وهي تهدف إلى تمديد الفترة الزمنية التي يتسنى خلالها للأعضاء المنتخبين حديثا مراقبة أعمال المجلس لجعل عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية حسنة التوقيت وشفافة بصورة أكبر. فتلك التعديلات للإجراءات الحالية، إذا نفذت على النحو الواجب، ستجعل المرحلة الانتقالية أكثر سلاسة وسترتب لتعزيز مشاركة الأعضاء المنتخبين بما يعود بالفائدة العامة المتمثلة في تحقيق فعالية المجلس واتساقه وإخضاعه للمساءلة.

وأخيرا، نناشد الأعضاء المنتخبين حديثا الاستفادة من حلقة العمل السنوية التي تنظمها فنلندا، وهي تهدف إلى إعداد الأعضاء الجدد لفترة عضويتهم في المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكينيت (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مملكة هولندا ومملكة بلجيكا.

وفي أعقاب التوصيات الواردة في مذكرتكم المفاهيمية (S/2016/585، المرفق)، وأخذا بعين الاعتبار للهدف النهائي المتمثل في تحسين شمولية المجلس وشفافيته وفعاليته وزيادة الاستفادة من الأعمال الهامة التي أنجزت خلال السنوات الماضية، أود أن أركز على ثلاثة مواضيع عملية المنحى، أولها تعزيز الإجراءات في نظم الجزاءات، الأمر الذي يشمل ضمان إنصاف تلك الإجراءات. وبلجيكا وهولندا جزء من مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف. ونود أن نلفت انتباه المجلس إلى الاقتراحات الملموسة التي قدمتها تلك المجموعة والواردة في الوثيقة المتعلقة بوضع إجراءات عادلة وواضحة من أجل زيادة فعالية نظام جزاءات الأمم المتحدة (S/2015/867). وأرسلت هذه الوثيقة إلى مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتود بلجيكا وهولندا من المجلس أن ينظر في تلك الاقتراحات في إطار استعراض المذكرة الرئاسية (S/2010/507).

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز قدرات المجلس في مجال منع نشوب النزاعات، نرى أنه سيكون من المفيد استكشاف إحياء ممارسة تقديم الإحاطات الإعلامية الختامية أو اعتماد صيغة مبتكرة تحفز على التفكير والعمل بشأن الأسباب الجذرية للنزاع والنظر في الوقت المناسب في النزاعات الناشئة. ويمكن لأعضاء المجلس أيضا أن ينظروا في التفاعل بشكل أوثق وأكثر مرونة مع الهيئات الأخرى والأفراد الذين يعملون بهمة على منع نشوب النزاعات. ونحن نفكر، ضمن أمور أخرى، في لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية، والمبعوثين الخاصين للمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية. كما يمكن لاجتماعات صيغة آريا، إشراك المزيد من جهات المجتمع المدني الفاعلة في مجال منع نشوب النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأعضاء المجلس على وجه التحديد النظر في اتخاذ تدابير لتسهيل استخدام المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة بوصفها آلية رئيسية لمساعدة الأمين العام على لفت انتباه مجلس الأمن إلى أية مسألة قد تهدد السلام والأمن الدوليين.

ثالثا، وفيما يتعلق بتفعيل المناقشات المواضيعية، ترى هولندا وبلجيكا أن المذكرات المفاهيمية تحدد الممارسات الجيدة التي يتعين تنفيذها في جميع المناقشات المواضيعية – أولا، بالتشديد على المبادئ التوجيهية الرامية إلى جعل المناقشات أكثر إيجازا وعملية المنحى، وثانيا، بإصدار نتائج واضحة ومحددة وعملية للمناقشات. وبقدر الإمكان، وعند الاقتضاء، يمكن أيضا متابعة النتائج العملية في محافل الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، اتخذ المجلس قرارا بشأن الشباب والإرهاب في نهاية العام الماضي (القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)). وأعقب تلك المبادرة في حزيران/يونيه عقد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى في الجمعية العامة بشأن الأطفال والشباب المتأثرين بالتطرف المصحوب بالعنف.

وأخيرا، أود أيضا أن أؤكد من جديد على دعم بلجيكا وهولندا للمبادرات الرامية إلى تقليل استخدام حق النقض (الفيتو) إلى أدنى حد. ونحن، شأننا شأن الآخرين، نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي أن يكون هناك وقف اختياري لاستخدام حق الفيتو في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونأمل أن يتمكن جميع أعضاء مجلس الأمن من مواصلة استكشاف هذا الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

ونود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

ونظر لأنه في أي وقت من الأوقات هناك ١٧٨ من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ليست أعضاء في مجلس الأمن، فإن من الأهمية بمكان أن يعمل المجلس بطريقة تجعله يتحلى بالشفافة والفعالية والخضوع للمساءلة تجاه جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تشيد إندونيسيا بالإجراءات الإيجابية التي اتخذها المجلس على مر السنين، مثل عقد المزيد من المناقشات المفتوحة، وإجراء مزيد من المشاورات مع رؤساء الأجهزة الرئيسية والأجهزة الفرعية، وأيضا مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة، فضلا عن إدراج أصوات من المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل إثراء الخطاب.

وانطلاقا من قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، فإن المبادرة المشتركة لرئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة لجعل عملية اختيار الأمين العام المقبل مفتوحة واستشارية تشكل معلما هاما أيضا. وفضلا عن ذلك، فإن حقيقة أن الانتخابات للأعضاء غير الدائمين في المجلس عقدت قبل موعدها بستة أشهر تطور إيجابي آخر.

بيد أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين توقعات مواطني العالم، الذين كلفوا المجلس بالعمل بالنيابة عنهم، ومزاولة المجلس لعمله. ويأتي في المقام الأول في ذلك الصدد ممارسة حق النقض (الفيتو) أو التهديد بممارسة حق الفيتو، الأمر الذي أدى إلى عرقلة الإجراءات اللازمة من جانب المجلس في مواجهة الفظائع الجماعية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في العديد من المناسبات. وتمثل نموذجا فلسطين وسوريا دليلا على تلك الحالات. ومع أن إندونيسيا تدعو إلى إلغاء حق الفيتو في مجلس الأمن فإنها، في ضوء الوقائع الراسخة القائمة، تدعم الخطوات التي من شأنها تنظيم استخدام حق الفيتو بمسؤولية. وعلى المجلس أن يضع آلية عملية في ذلك الصدد.

ثانيا، ونظرا لأن النزاعات العالمية أصبحت أكثر تعقيدا، لا بد للمجلس أن يكفل التشاور على النحو السليم مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في البعثات السياسية الخاصة للأمم

المتحدة وعمليات حفظ السلام وأن يكفل تسخير أوجه قوتهم. وأكدت الاستعراضات الأخيرة لعمليات الأمم المتحدة للسلام وبناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أولوية المنع والسياسة والحوار والشراكات الإقليمية.

ومن الأمور الأساسية لتمكين السلام المستدام وتحقيق أهداف هذه الاستعراضات، التفاعل الإعمق والمجدي للمجلس مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقواتوبأفراد شرطة. ويكتسي الفهم المشترك والتعاون فيما بينها في جميع مراحل عمليات السلام أهمية حاسمة. ويتطلع وفد بلدي كذلك، في أعقاب اتخاذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، إلى تعاون المجلس الوثيق وشراكته القوية مع لجنة بناء السلام وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء من خارج الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة بالكامل بأخذ آراء البلدان المتضررة من غير الأعضاء في الاعتبار. فيمكن أن تكون وجهات نظرها، إلى جانب وجهات نظر المنظمات الإقليمية قيمة في بناء نهج عملية لحل الأسباب الجذرية وتعزيز المصالحة.

رابعا، ينبغي أن تكون هناك علاقات متوازنة ومنسجمة وتعاونية بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي لمجلس الأمن، وفقا للمادة ١١ من الميثاق، أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس، في ذلك الصدد، ألا يغفل عن مناقشة مسائل غير تقليدية ثبت أن لها، في الواقع الراهن، روابط مباشرة وهامة بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مسألة التنمية. ويكفي القول بأنه لا يمكن للسلام والأمن أن يصمدا أمام اختبار الزمن إذا ما أهملت التنمية.

وحتى أحصر نفسي في الحد الزمني وروح المذكرة المفاهيمية (S/2016/585، المرفق)، أختتم كلمتي بالتأكيد على أنه، بقدر أهمية الحاجة إلى تحسين أساليب عمل المجلس وإجراءاته، فإن الحل لا يكمن في تحسين الإجراءات فقط. فيجب أن يكون المجلس فعالا، ومنصفا وعادلا في تسوية النزاعات وفقا للقانون الدولي، وذلك سيحدث عندما يتم إصلاح المجلس بطريقة شاملة، ويصبح ديمقراطيا وخاضعا للمساءلة وممثلا لتعددية عالم اليوم وحقائقه. إن إندونيسيا، من جانبها، مستعدة للإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وأثني على اليابان على ما تبذله من جهود مستمرة خلال السنوات العشر الماضية في العمل على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بعملها بشأن تعزيز المذكرة الرئاسية S/2010/507. وتظل المذكرة دليلا توجيهيا مفيداً في تحسين شفافية وكفاءة وشمول المجلس. إن التنفيذ المتسق لأحكام المذكرة ٥٠٧ أمر أساسي لضمان نجاحها. وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا أنه ينبغي أن تصبح الإصلاحات التي أدخلت على أساليب العمل – كما تنعكس في مذكرة ٥٠٧، فضلا عن النظام الداخلي المؤقت للمجلس – دائمة بحيث يمكن مساءلة هذه الهيئة وبحيث يكون لها قواعد يمكن التنبؤ بها وشفافة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبالإضافة إلى المقترحات المقدمة من حركة عدم الانحياز، أود أن أركز كذلك على أربعة اقتراحات عملية – كما طلبت المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2016/585، المرفق) – تعتقد جنوب أفريقيا أنها يمكن أن تسهم كذلك في إيجاد مجلس أمن أكثر فعالية.

أولاً، وافق المجلس باستمرار، بما في ذلك في المذكرة ٥٠٧، على مواصلة توسيع نطاق التشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقيام بدعوة المنظمات ذات الصلة إلى المشاركة في جلساته العامة والسرية، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم المجلس في المذكرة ٥٠٧ بالاستمرار في إجراء مشاورات غير رسمية مع المنظمات الإقليمية عند صياغة القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، من بين الوثائق الأخرى، حسب الاقتضاء.

وقد نادينا، خلال رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن في عام ٢٠١٢، بتعزيز التعاون الاستراتيجي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلا عن تعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقد اعتمد مجلس الأمن كذلك العديد من المنتوجات، بما في ذلك القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي يسلم بأن المنظمات الإقليمية في وضع جيد يمكنها من فهم الفروق الدقيقة بين النزاعات وتعقيداتها وأن قربها من منطقة نزاع ما يتيح لها التأثير بشكل مباشر في منع نشوبها أو تسويتها. وينص القرار، من بين أمور أخرى، على إجراءات ملموسة يضطلع بها المجلس لتعزيز علاقة أكثر اتساما بالاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي.

وهناك حاليا عمليات جارية في أفريقيا للتحقق من استعداد القوة الأفريقية الجاهزة لتمكين الاتحاد الأفريقي من التدخل في النزاعات في غضون فترة زمنية قصيرة. إن لدى الاتحاد الأفريقي الإرادة السياسية والموارد البشرية لنشر قوات في أي مكان في القارة، كما يتبين من كون أن معظم قوات حفظ السلام في أفريقيا تأتي من القارة نفسها. والمطلوب هو تشاور استراتيجي متسق ومنتظم وتنسيق بين المجلس والهيئات الإقليمية، فضلا عن تقديم المساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات.

ثانيا، على الرغم من حدوث تحسن كبير في المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، على النحو المطلوب في المذكرة ٥٠٧، نعتقد أن بالإمكان عمل المزيد. وفي ذلك الصدد، مطلوب إجراء مشاورات منتظمة وفي الوقت المناسب بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عند النظر في إصدار ولايات جديدة أو تجديد الولايات.

ثالثا، لقد التزم مجلس الأمن في المذكرة ٥٠٧ بالتماس آراء الدول الأعضاء التي تكون أطرافا في نزاع ما و/أو الأطراف الأخرى المهتمة أو المتضررة. وينبغي تطبيق هذا الالتزام بشكل موحد. ولذلك سيكون من الضروري للمجلس، كمسألة مبدأ، أن يتشاور دائما مع جميع الأطراف المعنية بالنزاع لضمان أن تكون جميع الحقائق ذات الصلة متاحة للمجلس قبل إجراء مداولات بشأن أي مسألة.

رابعا، أصبحت الإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس إلى عموم العضوية في بداية ونهاية الشهر حدثا معتادا. وقد وافق المجلس على أن تقدم رئاسة المجلس إحاطات إعلامية موضوعية مفصلة للدول الأعضاء في الوقت المناسب، ويفضل أن يكون ذلك بعد فترة وجيزة من مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته. ونشجع أعضاء المجلس على التأكد من أنهم يحافظون على هذه الممارسة للنهوض بالشفافية وإطلاع الدول الأعضاء على عمله.

تنعقد هذه الجلسة في سياق تنفيذ الإصلاحات الأساسية المتعلقة بالطريقة التي تختار بها الأمم المتحدة الأمين العام وتعينه. وتحث جنوب أفريقيا مجلس الأمن على أن يقدم للدول الأعضاء تحديثات منتظمة بشأن نظره في المرشحين من أجل ضمان شفافية العملية ومصداقيتها.

وختاما، ينبغي للمجلس أن يواصل العمل من أجل زيادة وتحسين الشفافية والمساءلة، وبالتالي ضمان قدر أكبر من الفعالية والشرعية لعمله. وعلاوة على ذلك، فإن التغييرات السطحية في أساليب العمل الا تقلل من الحاجة الأساسية إلى إصلاح المجلس وتوسيع عضويته في كلتا الفئتين الدائمة وغير

الدائمة. ولذلك يجب علينا التعجيل بإصلاح مجلس الأمن إذا أردنا أن نتجنب المزيد من تآكل شرعية ومصداقية هذا الجهاز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي ستساعد على تعزيز عملية الإصلاح بغية تمكين مجلس الأمن من التصدي بفعالية أكبر للتهديدات والتحديات المعاصرة غير المسبوقة التي تلقي عليه بعدة مطالب إضافية.

وبوصف كازاخستان عضوا منتخبا، فإنها ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن، وتوافق على الخطوات التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى من أجل تعزيز قدر أكبر من الشفافية والشمول والكفاءة والمساءلة والديمقراطية في عمل المجلس. ويشدد وفد بلدي على الاقتراحات التالية من أجل زيادة تحسين أساليب عمل المجلس، بالبناء على توصيات المذكرة الرئاسية S/2010/507 والوثائق الأخرى ذات الصلة.

إن من الواضح أن زيادة التعاون مع الجمعية العامة من شأنه أن يوفر رؤى قيمة من الدول الأعضاء المجاورة لمناطق النزاع أو المتأثرة بالنزاعات، بهدف التخطيط لتدخلات هادفة لمنع المزيد من التداعيات.

وتتطلب هذه المسائل وغيرها الكثير أيضا إجراء حوار مستمر بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة.

ويرى وفد بلدي أن سيادة القانون ينبغي أن تحكم العلاقات الداخلية في إطار الدول نفسها علاوة على العلاقات الدولية بين البلدان الأعضاء في المجلس. ونرى أنه يمكن تحسين عمل المجلس كثيرا بقدر ما يكون التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة أكثر تحليلا ومبينا للتعقيدات ومشفوعا بتقييم مداولات المجلس وقراراته، إلى جانب تقييم ولايات عمليات حفظ السلام بدلا من مجرد تقديم قائمة بموجز الجلسات.

ولأجل تخطيط الاستراتيجيات الملائمة لأغراض التدخل السريع، فإن من الضروري توخي الحصافة في دراسة النزاعات والتوترات الجغرافية السياسية من جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم الدور المباشر وغير المباشر للدول الأعضاء في تيسير حل النزاعات أو عرقلته.

وتؤيد كازاخستان زيادة عدد الجلسات المفتوحة والإحاطات الإعلامية والمناقشات وإجراء الحوارات التفاعلية غير الرسمية بدلا من عقد المشاورات المغلقة التي ينبغي هيكلتها وتركيزها بطريقة تجعلها أكثر جدوى في وضع الأسس للخطوات التالية التي يتعين اتخاذها بدلا من أن تكون مجرد بيانات تُتلى فحسب. ونؤيد تماما عقد المزيد من المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في جميع مراحل عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وبعد أن شهدنا جدوى الاجتماعات المعقودة بصيغة آريا، يعتزم وفد بلدي عقد مثل هذه الدورات خلال فترة عضويته. ونوصي بعقد مزيد من الإحاطات الإعلامية المنتظمة للدول غير الأعضاء في المجلس، علاوة على عقد المزيد من الجلسات الاختتامية.

ونرحب بالمذكرة الرئاسية (S/2016/619) المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن الأعضاء المنتخبين حديثا خلال الفترة الانتقالية بين الانتخابات وبداية ولايتهم. ومن شأن القرار الذي ينص على أنه ينبغي إتاحة الفرصة للأعضاء غير الدائمين الجدد للاطلاع على عمل المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أن يمكّنهم من أداء دورهم المقبل بمزيد من الفعالية. وينبغي أن يقرر الأعضاء المنتخبون، بالتشاور مع جميع الأعضاء الآخرين في المجلس، بصورة جماعية الكيفية التي

يتشاطرون بها رئاسة اللجان والأفرقة العاملة التي يرأسها حاليا الأعضاء غير الدائمين الذين ستنتهي ولايتهم في عام ٢٠١٧.

ونتفق مع المتكلمين الآخرين في القول بأنه ينبغي أن يوافق أعضاء المجلس على تعيين رؤساء الهيئات الفرعية للسنة التالية في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وينبغي أن يتولى الأعضاء المنتخبون أيضا المسؤولية عن صياغة القرارات والبيانات الرئاسية. وبالمثل، ينبغي إعطاء رؤساء اللجان والأفرقة العاملة الفرصة للمشاركة في القيام بالصياغة مع القائمين عليها حاليا.

ويوصي وفد بلدي – فيما يتعلق باختيار الأمين العام المقبل – بأنه ينبغي تبادل نتائج استطلاع الرأي الأوّلي وغيره من الإجراءات اللاحقة مع الجمعية العامة لتمكينها من الاضطلاع بدور أكبر في اختيار المرشح لهذا المنصب الرفيع. وهناك حاجة أيضا إلى استمرار المشاورات المشتركة الجارية بين رئيسي المجلس والجمعية العامة.

ويرى وفد بلدي أيضا أنه ينبغي ألا تُفرض الجزاءات من جانب مجلس الأمن إلا بعد إجراء تقييم دقيق لأثرها، وأنه يجب ألا تفرض من جانب واحد.

وأخيرا، فإن أكثر ما نحن بحاجة إليه هو إحداث تغيير في السلوكيات والتحلي بروح التضامن حقا وليس مجرد الإصلاح. ومن الواضح أنه يجب حفظ توازن المصالح الوطنية للدول الأعضاء بمزيد من الموضوعية والمنظورات العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

وتؤيد كوبا إصلاح مجلس الأمن حقا وبصورة عميقة حتى يكون هيئة أكثر فعالية وشفافية وتمثيلا وديمقراطية وتعبيرا عن تطور العلاقات الدولية والأمم المتحدة على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية.

يعدّ تغيير أساليب عمل مجلس الأمن أحد العناصر الرئيسية في إصلاحه. وفي حين جرى اعتماد الوثائق بهدف تحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك المذكرة الرئاسية S/2010/507، فإن من الضروري بذل جهود أكبر لأجل التوصل إلى صيغ فعالة تكفل المشاركة الحقيقية للدول الأعضاء في عمل المجلس وفي عملية اتخاذ قراراته.

وفي كثير من الأحيان لا تأخذ التدابير المعتمدة في الحسبان آراء جميع أعضاء المجلس، بل ولا حتى آراء الأعضاء الدائمين فيه. وما يزال انعدام الشفافية والممارسات الإقصائية يمثلان قاسما مشتركا للديناميات المستمرة لعمل المجلس.

وبموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، تسلّم الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن يتصرف باسمها عند الاضطلاع بمهامه. وبالتالي، فإن عمل المجلس مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، وأنه ينبغي ضمان مشاركتها الحقيقية في عمل المجلس وفي عملية صنع القرار.

وتؤكد كوبا مجددا أنه ينبغي إدخال التغييرات التالية في أساليب عمل المجلس على الأقل.

ينبغي أن يبذل المجلس قصارى جهده للتوصل إلى توافق واسع في الآراء في جميع المشاورات والمفاوضات اللازمة قبل اتخاذ أي إجراء. ولا ينبغي إرغام أحد على قبول نص حين تكون هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بمضمونه.

ويجب زيادة عدد الجلسات العلنية للمجلس، وينبغي أن تكون الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية استثناء وليست قاعدة. ويجب تحسين الحوار والتفاعل بين المجلس

وعموم أعضاء الأمم المتحدة. ونرحب في ذلك الصدد، بل نشجع استمرار ممارسة عقد جلسات الاختتام الشهرية، كما فعلت رئاسات المجلس الأخيرة.

وينبغي استدامة مشاركة الدول المعنية مباشرة أو المتضررة بشكل خاص في مداولات المجلس بشأن المسائل التي تهمها بشكل مباشر، على النحو المطلوب بموجب المادة ٣١ من الميثاق. وينبغي أن تحوي قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، وخاصة الدولة المعنية مباشرة أو المتضررة بشكل خاص.

ويجب تمكين البلدان من غير الأعضاء في المجلس من الوصول إلى الهيئات الفرعية، بما في ذلك الحق في المشاركة في مداولاتها، فضلا عن تلقي معلومات كافية وحسنة التوقيت عن أنشطتها.

وينبغي اعتماد نص محدد ينظم أعمال المجلس بهدف تعزيز شفافيته ومستوى مساءلته. ومن غير المعقول أن يبقى النظام الداخلي للمجلس مؤقتا بعد مضي نحو ٧٠ عاما على إنشائه.

ويجب أن تكون التقارير السنوية التي يتعين على المجلس تقديمها إلى الجمعية العامة ذات طابع تحليلي حقا، بالإضافة إلى تقييم أدائه بصورة كافية. ونعرب عن شعورنا بالأسف مرة أخرى لأن المجلس لم يصدر بعد التقارير الخاصة المطلوبة منه بموجب الميثاق في مادتيه ١٥ و ٢٤.

وترتبط مسألة حق النقض ارتباطا وثيقا بمسألة أساليب عمل المجلس، ولا سيما آلية صنع القرار فيه. وإن حق النقض امتياز عفا عليه الزمن ومناف للديمقراطية ويجب إبطاله في أقرب وقت ممكن.

ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بالاتجاه المتنامي لمجلس الأمن في النظر في المسائل وتولي المهام التي تقع خارج نطاق اختصاصه. وهذا تعد متزايد على الدور الذي ينيطه الميثاق بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة الجمعية العامة.

وفي كثير من الأحيان، غالبا ما يتصدى المجلس – حتى قبل حلول الأوان – لمسائل لا تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين بالضرورة، بموجب الفصل السابع. ووفقا للولاية الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فلا ريب أنه يجب على مجلس الأمن أن يركز على التصدي للمشاكل الأكثر إلحاحا التي تهدد السلم والأمن الدوليين، في حين لا يتم اللجوء إلى الفصل السابع إلا بوصفه ملاذا أخيرا، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

ومن الشواغل المشتركة تطبيق المعايير المزدوجة والتلاعب بالمجلس عندما يتعلق الأمر بالنظر في بعض المسائل في إطار هذه الهيئة.

وينبغي للمحور الرئيسي لهذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل أن يسهم في الإصلاح الأساسي لمجلس الأمن وإضفاء الديمقراطية عليه. ونتطلع إلى أن يكون مجلس الأمن ذا تمثيل وديمقراطية وشفافية وفعالية وأن يأخذ في الاعتبار آراء جميع الدول الأعضاء، عملاً بالولاية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الحقائق في عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيجيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن أساليب العمل مسألة ذات تأثير مباشر على المهام حاسمة الأهمية لمنظمتنا. وندرك أن مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية المنوط بها تحديد أساليب عملها، ولكن المجلس لا يعمل في فراغ. وتؤثر طريقة تأديته مهامه تأثيراً واضحاً على جوهر عمله، وبالتالي على علاقاته مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

ونرحب بأحدث مذكرة رئاسية (S/2016/619) بشأن إعداد الأعضاء المنتخبين حديثاً وبشأن رؤساء الأجهزة الفرعية. ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط بشأن جوانب أخرى من أساليب العمل.

أولاً، إن المسألة الأكثر وضوحاً وإلحاحاً في أساليب العمل هي مسألة حق النقض. وغني عن القول إن مجلس الأمن أخفق، في مناسبات عديدة، في أن يتصرف في الوقت المناسب من أجل إيجاد حلول دائمة للمشاكل. ولا توجد آلية للمساءلة عن تقاعس المجلس، الذي ينتج معظمه عن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وهذا التقاعس هو العامل الرئيسي الذي يشجع أولئك الذين لا يمتنعون عن الإخلال بأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشكل مستمر. ومن أجل الحفاظ على مصداقية المنظمة ولتمكينها من الوفاء بالمسؤوليات التي كلف بها الميثاق، ينبغي بذل جهود أكثر حزماً.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة التي تقدمت بها فرنسا والمكسيك، فضلاً عن مبادرة ليختنشتاين باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والرامية إلى منع التصويت سلبياً في حالة الفظائع الجماعية. بيد أن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالأعضاء غير الدائمين لن تكون مجدية إلا إذا تبنّاها الأعضاء الدائمون أيضاً. وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أدعو المجلس إلى التفكير بعناية في تقاعسه مؤخراً أثناء الساعات الحاسمة حين كان دعمه وتضامنه مهمين بالنسبة لبلدي وشعبه ومؤسساته الديمقراطية.

ثانياً، هناك علاقة بين المجلس والجمعية العامة. وإذ نضع في اعتبارنا حدوداً معينة في ذلك الصدد، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بزيادة الشفافية والشمول في عمل المجلس. وفي هذا الصدد، ومن أجل التفاعل المجدي، تدعو الحاجة إلى مزيد من الإحاطات الغنية بالمعلومات والاجتماعات بصيغة آريا؛ وإلى توافر مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية والمعلومات بشأن أعمال الهيئات الفرعية في الوقت المناسب؛ وتقليل تواتر الجلسات المغلقة؛ وزيادة التشاور مع الأعضاء، بما في ذلك الدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. إن عملية اختيار الأمين العام القادم تشهد تغيراً إيجابياً من حيث الشفافية، ويمكن أن يكون هناك المزيد من التحسينات في هذا الصدد.

وأخيراً، سيكون من دواعي سرورنا أن نرى تقسيماً أكثر إنصافاً في العمل بين أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أودّ في البداية أن أنوه بقيادة اليابان في اقتراح هذه المناقشة الحسنة التوقيت، بعد مرور ١٠ سنوات على اعتماد المذكرة الرئاسية الأولى (S/2006/507) للمجلس بشأن أساليب العمل. يتيح التزام اليابان المتجدد بالمسألة للجمعية العامة أن تجلب إلى المجلس جانباً من جوانب المناقشات الأوسع نطاقاً التي أجريناها بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي ينبغي أن تستمر بلا شك.

وتؤيد بنما البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. ويشرفنا أن نضيف بعض الآراء بصفتنا الوطنية ومن واقع خبرتنا كعضو غير دائم في المجلس في خمس مناسبات.

أولاً، في ضوء تبادل الآراء الذي جرى عدة مرات في السنوات الأخيرة من أجل إضفاء المزيد من الكفاءة والفعالية على مجلس الأمن، أثارت بنما مراراً مسألة ضرورة تنشيط هذا المحفل، لا لمجرد أن يكون أوسع تمثيلاً فحسب بل أيضاً جامعاً وشفافاً وأكثر انفتاحاً على المساءلة. وثمة حاجة ملحة إلى تحسين وزيادة إمكانية الوصول إلى معلومات المجلس وعملية صنع القرار فيه؛ وزيادة تواتر المشاورات والإحاطات الإعلامية المفتوحة والاجتماعات بصيغة آريا، وبالتالي زيادة التفاعل والتنسيق مع الجمعية العامة، بغية تمكين المجلس من بلوغ مستوى أعلى من الفعالية في أساليب عمله. لقد شهدت الديناميات العالمية وعضويتنا تغييرات دائمة منذ عام ١٩٤٦. ولذلك، فإن الهياكل

والديناميات الداخلية للمنظمة في حاجة إلى تحديث للاستجابة بفعالية للحقائق الجديدة، وهو تحديث يطالب به ٩٧,٤ في المائة من الأعضاء من أجل لكي يشعروا بأنهم ممثلون.

ثانياً، يحتاج مجلس الأمن مشاركة أكثر تنوعاً وأوثق صلة من الدول غير الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية و/أو المناطق الناقصة التمثيل تقليدياً. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز دور الأعضاء غير الدائمين. غير أن بنما تشدد على أن رئاسة المجلس ورئاسة الهيئات الفرعية ينبغي أن تسند حصراً إلى الأعضاء غير الدائمين بغية إيجاد توازن في أداء الدول الأعضاء.

وتؤكد بنما، بوصفها عضواً في فريق الأصدقاء المعني بالمسؤولية عن الحماية، أهمية التقارير التي أعدها المستشارون الخاصون للأمين العام عن منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية عندما يتعلق الأمر بالإنذار المبكر بشأن الحالات التي يكون فيها السكان معرضين لخطر الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كما أشار الأمين العام في مبادرة حقوق الإنسان أولاً. وبهذه الرؤية لمجلس أمن أكثر ديمقراطية، أعربت بنما عن تأييدها لمدونة قواعد السلوك التي يدعمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

ثالثاً، إن العملية الجارية المتعلقة باختيار الأمين العام المقبل يجب أن تبدي المصداقية والشفافية. وينبغي لها أيضاً أن تسلّط الضوء على موقف مجلس تدرك العضوية الدائمة فيه الحقائق الجديدة وتطلعات أغلبية من تمثلها، وبالتالي تدرك أن الدور الرئيسي لتلك العملية يخص الجمعية العامة.

وفي الختام، نتطلع إلى أن تترجم التغيرات الدورية الناجمة عن مداولات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بما يتجاوز وثيقة موحدة جديدة إلى إجراءات فعالة لتعزيز مجلس مفتوح الأبواب، مجلس يتسم بطابع أخلاقي في عمليات صنع قراراته ويتحلى وخاضع للمساءلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507. إن إدراج هذه المناقشة في برنامج العمل دليل على التزام اليابان بهذه المسألة وبالجهود التي بذلها الوفد الياباني نحو تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به أعضاء المجلس في الآونة الأخيرة للمضي قدماً بجدول الأعمال هذا، ولا سيما أنغولا بوصفها الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وإسبانيا التي نظمت مناقشة مثمرة بشأن تنفيذ المذكرة ٥٠٧ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7539).

وعندما يحين الوقت لبدء مناقشات لتحديث المذكرة ٥٠٧، علينا أن نعترف بأن تطورات إيجابية قد حدثت منذ اعتمادها في عام ٢٠١٠، دفع إليها الالتزام النشط من جانب أعضاء المجلس والإسهام والدعم من العضوية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك فريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي نشارك فيه.

أثبتت أساليب عمل مجلس الأمن أنها موضع اهتمام بالنسبة لنا جميعاً، ونقدر جهود مجلس الأمن لمواصلة النهوض بها. كان لدينا، مؤخرا، مثال على هذه الجهود في شكل اعتماد المذكرة الرئاسية S/2016/619، تحت رئاسة اليابان، مع اتخاذ تدابير ملموسة لتيسير إعداد الأعضاء المنتخبين حديثاً لولاياتهم وتعيين الرؤساء الجدد للهيئات الفرعية، بهدف تحسين الشفافية والكفاءة والشمول في المجلس.

وفي هذا السياق، وردا على دعوتكم، سيدي الرئيس، إلى تقديم اقتراحات عملية بشأن تنفيذ المذكرة رقم ٥٠٧، سأتقدم باقتراحين هامين، وكلاهما توخيا لزيادة الشفافية:

الاقتراح الأول يتعلق بجعل مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن المجلس متاحة لغير أعضاء المجلس حالما يتم عرضها في إطار المشاورات غير الرسمية، أو قبل ذلك. ونعتقد أن هذا عنصر هام من عناصر الشفافية، نصّت عليه بالفعل الفقرة ٤٤ من المذكرة رقم ٥٠٧، ولكن ينبغي بذل بعض الجهود الاضافية بشأن التنفيذ باعتبار أن تصبح هذه المسألة عادة منتظمة.

والاقتراح الثاني هو أن يعرب أعضاء المجلس في الاحاطات الاعلامية عن آرائهم علنا عقب البيانات العلنية التي يقدمها أصحاب الإحاطات الاعلامية. ومن شأن ذلك أن يتيح لأعضاء المجلس أن يسجلوا آراءهم حول الموضوع قيد النظر، وإلاّ فقد لا يعرَب عنها سوى في المشاورات غير الرسمية، بطبيعة الحال على الرغم من إمكانية قيام أعضاء المجلس بعقد مشاورات غير رسمية في وقت لاحق بشأن الموضوع نفسه، كلما كان ذلك مناسبا واستدعته الضرورة.

وهذان اقتراحان هامان بالنظر إلى تحديث المذكرة رقم ٥٠٧ في المستقبل. واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن دعمنا الكامل لهذه المبادرة، وأن أشكركم على التزامكم بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد لي مون هي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة المفتوحة في هذا اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

ومراعاة للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها الرئيس بشأن المناقشة الجارية اليوم، أود أن أركز في جملة أمور على ثلاثة مواضيع ذات أهمية خاصة لوفدي. فهذه المواضيع تتعلق بالفرع الرابع والسادس والسابع والثامن والحادي عشر من مرفق الوثيقة S/2010/507، ولا تقتصر عليها.

أولا، إن الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي الاضطلاع به بغية تعزيز شفافية المجلس، ومساءلته، وشرعيته، وكفاءته. ومن الحالات القائمة في سوريا والعراق وجنوب السودان إلى التهديد النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتهديدات الناجمة عن التطرف العنيف، فإن قرارات مجلس الأمن يجب احترامها وتنفيذها بإخلاص وفقا للميثاق. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى العمل العفوي من جانب العضوية بكاملها. وتلاحظ فقرات المذكرة رقم ٥٠٧، ولا سيما تلك التي تشجع على التفاعل النشط بين المجلس والعضوية بنطاقها الأوسع، مثل الفقرات ٤٢ إلى ٤٥، يمكن الاستفادة منه على نحو أفضل في هذا الصدد. وبوسع المجلس أن يعزز شرعية إجراءاته بعقد مزيد من الجلسات العلنية بدلا من الممارسة الحالية المتمثلة في إجراء مشاورات غير رسمية. والفقرتان ٢٨ و ٣١ من المذكرة رقم ٥٠٧ لهما أهمية في هذا السياق.

ثانيا، إن أساليب عمل الهيئات الفرعية يجب تحسينها. فمستوى فعالية لجان الجزاءات يرتبط ارتباطا مباشرا بسلطة أنظمة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. ومن غير المتوقع التقيد بقرار للمجلس إذا أظهر المجلس القليل من الاهتمام بتنفيذ قراراته بفعالية من خلال الهيئات الفرعية التابعة له. وحتى القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)– الذي يفرض أحد أكثر نظم الجزاءات شمولا ومتانة التي اعتمدها المجلس على الإطلاق – يجب تنفيذه بإخلاص بغية تحقيق أهدافه. ومن خلال صقل الفقرات ٤٦ إلى ٥٠ من المذكرة رقم ٥٠٧، يمكن للمجلس أن يزيد من تعزيز أساليب عمل هيئاته الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، إن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام يمكنه أن يكون مجديا في تعزيز مصداقية قرارات مجلس الأمن، من خلال المساهمة في زيادة الدعم المقدّم إلى مختلف عمليات حفظ السلام. وعلينا أن نتذكر أنّ تقرير

الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (انظر S/2015/446) وما تلاه من تقرير للأمين العام أوصى أيضا بتنشيط الأفرقة العاملة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ثالثا، إن تحسين التنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، من قبيل لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي تشجيعه. ولقد ذكر وفدي النقطة ذاتها في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وكما ندرك جميعا إدراكا جيدا، فإن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) كان إنجازا تاريخيا ليس للمجلس فحسب، ولكن لأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام. وجمهورية كوريا، التي تنتمي حاليا إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، ملتزمة بالعمل الوثيق مع سائر الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذه.

وفي هذا الصدد، يقدّر وفد بلدي مبادرة مصر بوصفها المنسق المعين بشأن عملية تقييم العمل الاستشاري الذي تقوم به لجنة بناء السلام لصالح مجلس الأمن، وهي المبادرة التي تقضي بعقد اجتماع في ١٤ نيسان/أبريل. وقد أثير عدد من النقاط المفيدة التي جرت مناقشتها، بما في ذلك الحاجة إلى التنسيق الأوثق من حيث تسلسل الرسائل ومحتواها، وإمكانية قيام لجنة بناء السلام بزيارات ميدانية تأتي استكمالا لبعثات تقصي الحقائق التابعة لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يقترح وفدي إدراج كيف أن الزيارات الميدانية التي تقوم بها لجنة بناء السلام يمكنها أن تكمّل البعثات الميدانية لمجلس الأمن على نحو أفضل من خلال تحديث الفقرات ذات الصلة في المذكرة رقم ٥٠٧، أي الفقرات ٦٦ إلى ٦٩

أخيرا، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي مرة أخرى لجميع أعضاء مجلس الأمن الذين نظموا مناقشات مفتوحة سابقة بشأن أساليب العمل على جهودهم الدؤوبة لإحداث التغيير المطلوب بشدة حيال كيفية إدارة المجلس لأعماله اليومية، خطوة بعد أخرى. وسيواصل وفد بلدي العمل معهم في هذه العملية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.